الأمم المتحدة

A/78/PV.57

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **57**

الإثنين، 26 شباط/فبراير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بوما (زامبيا).

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

البند 18 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنمية المستدامة

مشروع القرار (A/78/L.42)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان لعرض مشروع القرار A/78/L.42.

السيد لاباسوف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.42، المعنون "السنة الدولية للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود، 2027"، المقدم من أوزبكستان وملديف.

في البداية، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها الفعالة والبناءة وعلى المدخلات القيمة التي قدمتها خلال المفاوضات.

تمثل السياحة العالمية اليوم واحدة من كل 11 وظيفة، وتولد 1,5 تريليون دولار من الصادرات. قبل جائحة مرض فيروس كورونا، كانت السياحة تمثل 4,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي نفس حصة الزراعة تقريبًا. وكانت السياحة ثالث أكبر فئة من فئات عائدات التصدير في العالم بعد الوقود والكيماويات. وعلى الرغم من كونها الأكثر تضرراً من الجائحة إلا أن صناعة السياحة تتعافى بسرعة كبيرة. وفقًا لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، عادت عائدات السياحة الدولية في نهاية عام 2023 إلى 88 في المائة من مستويات ما قبل الجائحة، مع ما يقدر بنحو 1,3 بليون وافد دولي. وهذا مؤشر مشجع للغاية للمجتمع العالمي. يجب أن نحافظ على هذه الديناميكية الإيجابية، مع ضمان الانتعاش الكامل للقطاع بطريقة مستدامة وقادرة على الصمود. وقد أكدت الدورة الخامسة والعشرون للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية التي عقدت في سمرقند، أوزبكستان، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، على أهمية النهوض برؤية واضحة للتحول طويل الأجل للقطاع حول أولويات ملموسة.

يسلّم مشروع القرار A/78/L.42 بأن السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، هي نشاط شامل يمكن أن يسهم في تحقيق الأبعاد الثلاثة لأهداف التنمية المستدامة. ويقرر مشروع القرار إعلان عام 2027 سنة دولية للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ويشجع جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على الاستفادة من السنة الدولية لتعزيز الإجراءات على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، من أجل دعم السياحة المستدامة والقادرة على الصمود.

يشجع مشروع القرار على تعزيز مشاركة المرأة والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على قدم المساواة في عمليات صنع القرار في جميع المجالات، وكذلك تعزيز التمكين الاقتصادي الفعال، ولا سيما من خلال توفير فرص العمل اللائق وإيجاد مصادر للدخل. ويدعو مشروع القرار المنظمة العالمية للسياحة إلى تيسير تنظيم السنة الدولية، بالتعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، وإبلاغ الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثمانين عن تنفيذ مشروع القرار الحالي.

نأمل أن يسهم الاحتفال بالسنة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وحماية البيئة وتعزيز فرص الأعمال التجارية. آمل أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وأود أن أعرب عن خالص امتناني للبلدان التي شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار وأشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.42، المعنون "السنة الدولية للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود، 2027".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/78/L.42، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة فيه، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/78/L.42: أذربيجان، الأردن، أرمينيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بوتان، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، توفالو، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رواندا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سورينام، الصين، طاجيكستان، غانا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، الفلبين، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المغرب، مقدونيا الشمالية، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.42؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.42 (القرار 260/78).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 18 من جدول الأعمال.

البند 7 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/78/L.39، المعمم في إطار البند الفرعي (ب) من البند 24 من جدول الأعمال، المعنون "التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الخمسين، المعقودة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 24 من جدول الأعمال. ولكي تتمكن الجمعية من البت في مشروع القرار سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 24 من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ب) من البند 24 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك (المقرر 504/78 باء).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في 8 أيلول/سبتمبر 2023، إحالة البند الفرعي (ب) من البند 24 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتمكين الجمعية من اتخاذ إجراء على وجه السرعة بشأن الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (ب) من البند 24 من جدول الأعمال مباشرة في الجلسة العامة والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر 504/78 باء).

البند 24 من جدول الأعمال (*تابع*)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة

مشروع القرار (A/78/L.39)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال لتعرض مشروع القرار A/78/L.39.

السيدة زاكارياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتشرف شيلي والبرتغال، بصفتنا ميسرين مشاركين، وأيضا بالنيابة عن أعضاء المجموعة الأساسية – إسبانيا، بلجيكا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، زامبيا، سنغافورة، فييت نام، كازاخستان، المغرب – بعرض مشروع القرار A/78/L.39، المعنون عقد "مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي" تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية". لقد اتفق رؤساء الدول والحكومات في الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023، على التطلع إلى مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي المقترح عقده في عام 2025، على النحو الوارد في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، رهنا بمناقشات الجمعية العامة واتفاقها على طرائق عقده، وأكدوا على أن النتيجة المحتملة لمؤتمر القمة ينبغي أن يكون لها نهج التنمية الاجتماعية وأن تعطي زخما نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يهدف مشروع القرار A/78/L.39 إلى إنشاء ولاية حكومية دولية لمؤتمر القمة لمعالجة الثغرات وإعادة الالتزام بإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتنفيذهما، وإعطاء زخم لتنفيذ خطة عام 2030. كما أنه يطلب من رئيس الجمعية العامة أن يعين ميسرين مشاركين للمضي قدما بالعملية التحضيرية الحكومية الدولية المفضية إلى مؤتمر القمة، والتي تتألف من طرائق عقده ونتائجه.

لا يزال الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية قبل قرابة 30 عامًا وثيق الصلة اليوم. إن مؤتمر قمة 2025 هو فرصتنا لتنشيط خطتنا الاجتماعية من خلال تعزيز ركائز التنمية الاجتماعية – وهي القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية والعمل اللائق – والالتزام بتقديم حلول عملية ترتكز على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير لجميع الوفود على مشاركتها البناءة في التوصل إلى نص توافقي. نحن نقدر كثيراً المشاركة في تقديم مشروع القرار التي حصلنا عليها ونشجع كل من لم يقم بذلك بعد على الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.39.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): يتم الإدلاء بهذا البيان الشفوي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة وسيُوزع أيضا على الدول الأعضاء.

بموجب أحكام الفقرات من 1 إلى 3 من مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة عقد "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" في عام

2025، تحت عنوان ”مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية“، وذلك من أجل معالجة الثغرات وإعادة الالتزام بإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتنفيذه وإعطاء زخم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وتطلب من رئيس الجمعية العامة، تمشيا مع قواعد الجمعية العامة، أن يقوم بتعيين ميسرين مشاركين، أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو، من أجل تيسير العملية التحضيرية الحكومية الدولية المفضية إلى مؤتمر القمة والمؤلفة من طرائقه ونتائجه، والتي ينبغي أن تكون إعلانا سياسيا قصيرا وموجزا يُعتمد بتوافق الآراء، وأن تكون ذات نهج متمحور حول التنمية الاجتماعية وأن تولد الزخم اللازم لتنفيذ خطة عام 2030؛ كما أنها تطلب من الأمين العام تقديم الدعم الكافي في حدود الموارد المتاحة إلى العملية التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر القمة.

وفيما يتعلق بالفقرة 1 من مشروع القرار، فإنه في غياب طرائق عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام 2025 لا يمكن في الوقت الحاضر تقدير الآثار المحتملة لتكاليف متطلبات مؤتمر القمة. وعندما يتقرر شكل مؤتمر القمة ونطاقه وطرائقه، سوف يقيّم الأمين العام الآثار المترتبة في الميزانية وسيقدم المشورة إلى الجمعية العامة، وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة. علاوة على ذلك، وبمجرد معرفة الطرائق، وفقا للممارسة المتبعة، سيتم تحديد مدى توافر خدمات المؤتمرات وموعد انعقاد مؤتمر القمة بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. ويُشار في هذا الصدد إلى الفقرة 11 من القرار 250/69 والقرارات اللاحقة، وآخرها القرار 245/78، المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي دعت فيه الجمعية الدول الأعضاء إلى أن تدرج في الولايات التشريعية الجديدة معلومات وافية عن طرائق تنظيم المؤتمرات أو الاجتماعات.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالفقرتين 2 و 3 من مشروع القرار، أحاطت الأمانة العامة علما بطلب الجمعية العامة تقديم الدعم الكافي في حدود الموارد المتاحة للعملية التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر القمة. وتود الأمانة العامة أن تبلغ الجمعية العامة بأن قدرتها على تقديم الدعم ستتوقف على توافر الموارد النقدية الكافية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/78/L.39، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/78/L.39: إسواتيني، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بلغاريا، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركمانستان، تركيا، تشيكيا، توغو، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، الصين، طاجيكستان، غينيا الاستوائية، فرنسا، فنلندا، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كرواتيا، كمبوديا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليسوتو، مالطة، مقدونيا الشمالية، ملاوي، ملديف، موزامبيق، موناكو، النمسا، هولندا، اليابان

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.39، المعنون ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية“ تحت عنوان ”مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.39؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.39 (القرار 261/78)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بشأن القرار المتخذ للتو، أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موغوروسي (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وسان مارينو.

أولا، أود أن أشكر المجموعة الأساسية من الدول التي قدمت القرار 261/78، المتخذ اليوم. وأشكر أيضا جميع الوفود على إسهاماتها القيمة في المفاوضات، فضلا عن الأمانة العامة على دعمها طوال العملية. ويسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء اليوم.

بينما نبني على جدول أعمالنا المشترك (A/75/982) ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، يستمر الزخم لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 نحو عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 2025. إن إعادة بناء العقد الاجتماعي من أجل اتباع نهج شامل – يستند إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومعايير العمل – أمر أساسي للتغلب على انعدام الثقة وبناء التماسك والتضامن الاجتماعي. ونفهم أن العنوان الجديد للقمة الاجتماعية العالمية لا يحد من نطاقها، والتي كما ينص القرار يجب أن تعالج الثغرات في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والحفاظ على الزخم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما تتضمن أولوياتنا توفير العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة والحوار الاجتماعي والالتزام بمعايير العمل الدولية والحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي.

وتأتي العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر ضمن أهدافنا الأساسية، كما هو منصوص عليه في معاهدة الاتحاد الأوروبي. وبالتالي يعمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بوصفه أولوية في جميع مجالات عملنا. كما نشيد بالدور المحوري الذي تؤديه منظمة العمل الدولية في تعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع في إطار النظام المتعدد الأطراف، باعتبارها الوكالة المتخصصة الفريدة التي تعطي صوتاً متساوياً للعمال وأصحاب العمل والحكومات. لذلك، من الأهمية بمكان تنسيق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مع منظمة العمل الدولية وهيكلها الثلاثي. يؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بقوة التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية وطموحاته. وينبغي أن يؤدي التحالف دوراً حاسماً في المساهمة في تحقيق أهداف مؤتمر القمة وضمان متابعته بصورة فعالة. ونحن ملتزمون بالمشاركة البناءة وبروح من التعاون في المفاوضات المتتالية بشأن طرائق عمل مؤتمر القمة والتوصل إلى إعلان سياسي.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وفدي البرتغال وشيلي على جهودهما لتنسيق عملية التفاوض، ونشكر مجموعة مقدمي مشروع القرار) بأسرها على إسهامها في اعتماد القرار 261/78)

لقد انضم الاتحاد الروسي، بوصفه دولة تسعى سياستها إلى تهيئة الظروف اللازمة لضمان الحياة الكريمة والتنمية البشرية الحرة، إلى توافق الآراء ويعتزم المشاركة الفعالة في وضع طرائق مؤتمر القمة وعملية الاتفاق على وثيقة ختامية.

إننا ننظر إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في المقام الأول على أنه فرصة للدول لتجدد التزامها بالتعهدات المنصوص عليها في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، اللذين لا يزالان وثيقي الصلة بالموضوع الذي نناقشه اليوم. ونرى أن الإشارة إلى معالجة الثغرات الواردة في الفقرة 1 من القرار 261/78)

تعني إيجاد سبل جديدة للقضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي عن طريق الحوار الحكومي الدولي. ويجب أن تكون هذه الأهداف نفسها الأهداف الأساسية للتنمية الاجتماعية، ومن ثم ينبغي أن ينص عليها الإعلان السياسي الذي سيُعتمد بتوافق الآراء في ختام مؤتمر القمة العالمي لعام 2025، والذي سينص على نهج التنمية الاجتماعية، بما في ذلك ضرورة أن يكون الناس محورا للتنمية. وقد تكرر تأكيد ذلك مراراً في قرارات أخرى اعتُمدت بتوافق الآراء، ولا سيما القرار 261/78، المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة"، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر 2023.

في الوقت نفسه، نود أن نؤكد أن غياب أي إشارة إلى لجنة التنمية الاجتماعية في القرار المتخذ للتو أمر مثير للدهشة ومخيب للآمال، خاصة وأن الدول قد شددت منذ كانون الأول/ديسمبر 2023

على ضرورة تعزيز دور اللجنة في متابعة واستعراض إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. فأعضاء اللجنة لديهم الخبرة المطلوبة لمعالجة مثل هذه المسائل. لذلك، فإننا نعتقد أن تجاهل اللجنة يعد مظهرا آخر من مظاهر الاتجاه المتنامي مؤخرا لصرف العمل بعيدا عن الهيئات الفرعية المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، صوب الهيئات الرئيسية. إن ذلك لا يؤدي عملياً إلا إلى إضعاف اختصاصات تلك الهيئات الفرعية المتخصصة وتقويض سلطتها. ونحث جميع أصحاب المصلحة على تسخير إمكانات اللجنة خلال المراحل التحضيرية المقبلة لمؤتمر القمة العالمي الثاني الذي سيعقد في عام 2025.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الميسرين المشاركين في تقديم القرار 261/78 الذي يسعى إلى إنشاء ولاية عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 2025، تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية".

ونذكر إذ نتطلع إلى الوراء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام 1995، والذي تعهد بأن يكون القضاء على الفقر وتحقيق هدف ضمان العمالة الكاملة وتعزيز التكامل الاجتماعي أهدافا رئيسية للتنمية. لقد كانت الهند رئيسة بالنيابة لمكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ضمن بلدان أخرى وساهمت بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة في عام 1995.

بعد ذلك، وخلال الـ 28 سنة الماضية، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أحرز العالم تقدما نحو التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من خلال العمل المتضافر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. غير أننا نتفق جميعا على أن التقدم المحرز كان بطيئا وغير متكافئ وأن ثغرات كبيرة لا تزال قائمة.

من وجهة نظر بلدي، سأقول إن الهند اليوم تمضي قدماً برؤية "سابكاساث سابكافيكاس"، التي تعني تحقيق التنمية معاً وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب. تعمل حكومة الهند على ضمان توفير الضروريات الأساسية لجميع المواطنين في البلد من خلال برامج ومخططات مختلفة لتحقيق الرفاهية الشاملة للشرائح المهمشة في المجتمع. وسواء كان ذلك بواسطة بناء عدد غير مسبوق من المنازل أو توصيلات المياه التي أو فتح الحسابات المصرفي، أو تحويلات المنافع المباشرة للمزارعين، أو توصيلات الغاز المجانية، فإننا ماضون في طريقنا. في هذا السياق، يسعدني أن أشارككم معلومة أن 135 مليون هندي قد انتشلوا من الفقر متعدد الأبعاد في السنوات الخمس الماضية، وأننا نمضي على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف 1-2 من أهداف التنمية المستدامة قبل الموعد النهائي المحدد في عام 2030.

وأختتم بالقول إن الهند ملتزمة بمواصلة شراكتها مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة للوفاء بالتعهد بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب في سعينا الجماعي لصون كرامة الجميع. ونؤكد التزامنا الثابت بتعزيز تنمية جميع الأفراد، فضلا عن كفالة أن تسهم جهودنا في تحقيق النمو الشامل والرفاه للبشرية جمعاء.

السيدة مجيد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة لشرح موقفنا بشأن القرار 261/78. ونشكر الميسرين المشاركين في تقديم القرار – البرتغال وشيلي – على جهودهما الجديرة بالثناء في توجيه القرار نحو اعتماده بتوافق الآراء. لقد انضمت باكستان إلى توافق الآراء بشأن النص النهائي للقرار، ولكنها تود أن توضح النقاط التالية تعليلا للموقف.

لقد كلفنا القرار بعقد مؤتمر قمة اجتماعي عالمي تحت عنوان "مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية". وحُدد نطاق القمة بشكل واضح في الفقرة 1 من القرار التي تنص على أن القمة ستعالج الثغرات وتعيد الالتزام بإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتنفيذهما وتعطي زخما نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن ثم، فإننا نفهم أن مؤتمر القمة سيتناول بدقة التنمية الاجتماعية ومعالجة الثغرات في تنفيذ نتائج كوبنهاغن. كما نفهم أيضا أن العملية التحضيرية

الحكومية الدولية التي ستسبق القمة ستقتصر أولا على طرائق عمل القمة، وثانيا على المفاوضات بشأن إعلانها السياسي. ونشدد على أن المفاوضات المقبلة بشأن طرائق ونتائج مؤتمر القمة ينبغي ألا تسعى لإعادة فتح باب المناقشة حول نطاق مؤتمر القمة أو إعادة التفاوض بشأنه على النحو المبين في الفقرة 2. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في المفاوضات بشأن الطرائق.

السيدة رزق (مصر) (*تكلمت بالإنكليزية*): يحيط وفد بلدي علما بمبادرة مجموعة من الدول الأعضاء بتأييد الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام "جدول أعمالنا المشترك" (A/75/982) بعقد قمة اجتماعية في عام 2025. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي أن مؤتمر القمة المقترح قد تحول إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية من أجل إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لإعادة الالتزام بإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بصيغته المعتمدة في عام 1995. والواقع أنه بعد مرور ما يقرب من 30 عاماً على ذلك، فإن المجتمع الدولي – الذي يتألف منا نحن بصفتنا دولا أعضاء – لم يف بالتزاماته بموجب نتائج كوبنهاغن، وأن الثغرات لا تزال موجودة.

فعلى الرغم من الاضطرابات والتحديات العالمية وتأثيرها على الأمم والشعوب، فضلا عن الأفراد، لا تزال الركائز الثلاث لنتائج كوبنهاغن – القضاء على الفقر، وضمان العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع والاندماج الاجتماعي – صالحة اليوم كما كانت قبل 30 عامًا تقريبًا. بالإضافة إلى ذلك، حددت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها وغاياتها بوضوح القضاء على الفقر هدفا شاملا لها – أي الالتزام نفسه الذي تم تجديده للتو في الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية الجمعية العامة، في سبتمبر/أيلول 2023.

عليه، يشدد وفد بلدي على أن تركز النتيجة المقترحة لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية على التنمية الاجتماعية، وأن يكون الناس محورا لها، في تطبيق صادق لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وهو تركيز متكرر في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يؤكد وفد بلدي أيضا على أن لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستظل الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المكلفة بدور متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، ونتطلع إلى مساهمتها في العملية الحكومية الدولية المقبلة بشأن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

من المؤسف أن نلاحظ أن البيئة التي تم فيها التفاوض بشأن القرار 261/78 انحرفت عن روح التعاون نتيجة للمحاولات المستمرة من جانب بضعة وفود لفرض آرائها بشأن ما ينبغي أن يشكل مؤتمر القمة الاجتماعي المقترح. وقد انضم وفد بلدي إلى توافق الآراء من منطلق الالتزام المتجدد بالتنمية الاجتماعية، على النحو المبين في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ومن أجل الشروع في عملية حكومية دولية تتمكن الدول الأعضاء من خلالها من تحديد الثغرات والتحديات في تنفيذه. وعلى هذا النحو، فإن وفد بلدي يتمنى مخلصا ألا تسود العملية المقبلة التي أنشأها القرار 261/78 نفس الأجواء، وأن تكون الروح البناءة الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء هدفا لنا وفاء بالتزاماتنا بموجب إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. في ذلك الصدد، فإننا نقدر جهود الميسرين المشاركين والمجموعة الأساسية من البلدان لمحاولة سد الثغرات بين الوفود في ذلك الصدد من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ونتطلع إلى العملية الحكومية الدولية التحضيرية لمؤتمر القمة. ونرحب بالمناقشة في سياق المشاركة البناءة.

السيدة موزغوفايا (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): يود وفد بيلاروس أن يشكر مقدمي مشروع القرار 261/78 على إعداد مشروع القرار والتوصل إلى اتفاق بشأنه خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

إن جمهورية بيلاروس ملتزمة بتنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كما نؤيد تعزيز التعاون العالمي صوب تحقيق التنمية الاجتماعية

والعدالة الاجتماعية. بيد أن من المؤسف أن التقدم المحرز في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يزال متفاوتا على النطاق العالمي، وأن الثغرات لا تزال قائمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية: القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، والإدماج الاجتماعي. وترى بيلاروس أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومظاهره لا يزال أهم تحد عالمي ويظل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

نرحب في ذلك الصدد بمبادرة عقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في عام 2025. وسيمكن ذلك الدول من تجديد التزامها بتنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كما أنه سيعطي زخماً للتعاون الدولي لضمان الحماية الاجتماعية والمساواة بين جميع الناس، بما يضمن عدم السماح بتخلف أحد عن الركب في سياق السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وذلك بالضبط ما يجب أن يهدف الإعلان السياسي لمؤتمر القمة إلى تحقيقه.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف بعد اتخاذ القرار 261/78.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 24 من جدول الأعمال.

البند 65 من جدول الأعمال (*تابع*)

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

مشروع القرار (A/78/L.38)

أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا لعرض مشروع القرار A/78/L.38.

السيد كووبا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.38، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي". يبرز مشروع القرار التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ مختلف برامجها ومشاريعها، فضلاً عن الدعم الذي تلقاه من الشركاء في التنمية. كما أنه يقدم نظرة ثاقبة على الشوط الذي قطعته أفريقيا منذ صدور القرار السابق بهذا العنوان، الذي اتخذته الجمعية العامة قبل عام (القرار 270/77) ويسلط الضوء بقوة على المجالات التي تحتاج إلى دعم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ومن المهم أيضاً أن نفي بجميع الالتزامات للنهوض بالإجراءات الحاسمة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

وترحب المجموعة بالجهد الجماعي الملحوظ في السعي لتقريب وجهات نظر وشواغل جميع الأطراف والمرونة الهائلة التي تم إبداؤها في صياغة اللغة التوافقية في جميع أجزاء نص مشروع القرار. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر وفودنا على مشاركتها البناءة ومدخلاتها القيمة، وهو ما أثرى كثيراً مشروع القرار. كما نشكر الميسّر، السيد سوابري علي عباس ممثل كينيا، على جهوده الدؤوبة وعمله في المضي قدماً نحو التوصل إلى توافق الآراء. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تقديرنا لمنسقي القرار، السيد جيسوني أبودو – بيريسبورن ممثل غانا والسيدة أودري غانتانا ممثلة ناميبيا، اللذين تفاوضا ببراعة نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

في الختام، تتطلع المجموعة إلى اعتماد مشروع القرار الهام هذا، مرة أخرى، بتوافق الآراء. لذلك ندعو جميع الوفود التي لم تشارك بعد في تقديم مشروع القرار هذا إلى أن تفعل ذلك قبل اعتماده.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.38.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.38؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.38 (القرار 262/78).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دي مايشالك (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج.

في البداية، أود أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي لكينيا وأنغولا بصفتهما ميسري عملية المفاوضات بشأن القرارين 262/78 و 263/78 المعنونين، على التوالي، "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي" و "تحقيق السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة في أفريقيا". ونشكر أيضاً غانا وغامبيا، بوصفهما منسقي مجموعة الـ 77 والصين، ووفود أخرى على مشاركتها النشطة والبناءة في المفاوضات.

تجمع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي شراكة وثيقة وطويلة الأمد بشأن مجموعة واسعة من القضايا، ولا سيما الأمن والتنمية، وهي شراكة متجذرة في الحوار وتعددية الأطراف. وشراكتنا موجهة نحو الحلول وتستشرف المستقبل. وتحتاج أوروبا وأفريقيا إلى بعضهما لبناء استجابة قوية ودائمة للتحديات العالمية المشتركة – من تغير المناخ والتمويل والطاقة والأمن الغذائي والسلام والأمن إلى تعزيز النظم الصحية.

ويشهد عملنا اليومي في الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك في القارة الأفريقية، على مدى الأولوية التي نعطيها لتلك المسائل. ويعد الحفاظ على توافق الآراء بشأن القرارين المتعلقين بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا و "أسباب النزاع" أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وقد شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في المفاوضات.

ونرحب بالعديد من التطورات الهامة في قرار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هذا العام، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ. إن أوروبا وأفريقيا حليفتان متقاربتان في التفكير فيما يتعلق بالطموح لمواجهة تحديات الاستدامة العالمية، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، التي لها تأثير كبير على سبل العيش وفرص التنمية في أفريقيا.

وفي مشروع القرار المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا"، تمكنا من الاحتفال بإنجازين بارزين مؤخراً: الاتفاق في اللجنة الخامسة على الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام واتخاذ مجلس الأمن للقرار 2719 (2023)، بشأن إمكانية تمويل الأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا. وقد كان هذان الإنجازان من الأولويات طويلة الأمد بالنسبة للبلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي.

كما بدأنا حواراً جيداً حول إنشاء زمالة للشباب الأفارقة في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى مواصلة هذه المناقشة واستكشاف أفضل السبل التي يمكننا من خلالها دعم مجموعة الدول الأفريقية في بناء قدرات الشباب الأفارقة في الأمم المتحدة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين بشراكتنا مع أفريقيا. وسنواصل العمل على العمل على تعزيز وتوطيد تعاوننا مع البلدان الأفريقية الشريكة.

السيد فوغارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعد الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار 78/262، ونشكر كينيا على تيسيرها لمشروع القرار. نود أن ننتهز هذه الفرصة لتوضيح مواقفنا فيما يتعلق ببعض العبارات الواردة في النص.

تؤيد الولايات المتحدة وجود منظومة قوية وفعالة للأمم المتحدة. وبالمثل، فإننا نؤيد ونحترم سلطة المؤسسات وولاياتها وأدوارها المستقلة خارج منظومة الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بتعزيز الاستقرار النقدي والمالي الدولي، وتشجيع التجارة القوية، ورفع مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم. ونرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لضمان ألا تسعى الإجراءات المتخذة في الأمم المتحدة إلى التأثير على المؤسسات المستقلة الهامة، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. نؤكد موقفنا المتمثل في أن الصياغة المتعلقة بالتجارة التي يُتفاوض عليها أو تُعتمد في الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تحت رعايتهما لا يُعتد بها في السياسات التجارية للولايات المتحدة أو في التزاماتنا أو تعهداتنا التجارية أو في جدول أعمال منظمة التجارة

العالمية، بما فيها المناقشات أو المفاوضات التي تجري في ذلك المحفل. وللاطلاع على مواقفنا الشاملة بشأن التجارة والابتكار ونقل التكنولوجيا وتطور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والسياسة المناخية وغيرها من المسائل، نحيل الجمعية إلى بياننا العام الكامل في اللجنة الثانية، المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (انظر A/C.2/78/SR.21).

وفيما يتعلق بالفقرة 14 من المنطوق، فقد انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء على أن يكون مفهوماً أن القرار هذا لا يغير الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

وفيا يتعلق بالفقرة 23، نأسف لأن وصف هدف الـ 100 بليون دولار لا يتسق مع الصياغة المتفق عليها للهدف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعملية اتفاق باريس. وبناء على ذلك، فإننا ننأى بأنفسنا عن توافق الآراء بشأن تلك الفقرة، ونحيل الجمعية إلى شرحنا الكامل لموقفنا بشأن النسخة السابقة للقرار المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي قدمناه في 20 شباط/فبراير 2023 (انظر A/77/PV.59)، والذي يوضح مواقفنا السياسية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف بعد اتخاذ القرار 78/262.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند 65 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار (A/78/L.37)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا لعرض مشروع القرار A/78/L.37.

السيد كوبا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، مشروع القرار A/78/L.37، المعنون "تعزيز السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة في أفريقيا"، الذي يستند إلى قرار العام الماضي (القرار 271/77) ويستند إلى المسائل الرئيسية ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا لتعزيز السلام الدائم، بدعم من شركائنا في التنمية. يشدد مشروع القرار على المجالات المحددة المطلوبة، لا سيما في توفير الدعم الكافي، لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم فيها خلال فترة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

ترحب المجموعة بالجهد الجماعي المبذول للتقريب بين وجهات نظر وشواغل جميع الأطراف فضلا عن التحلي بالمرونة في التوصل إلى صيغة توافقية لنص مشروع القرار. نثني في ذلك الصدد على جميع الوفود لمشاركتها البناءة ومساهماتها القيّمة التي أثرت مشروع القرار بشكل كبير. نشكر أيضا الميسر، السيد إيفو ميغيل روبيو ممثل أنغولا، على تكريس جهوده لدفع العملية صوب توافق الآراء. ونعرب عن تقديرنا لمنسقي مشروع القرار وللسيدة إيساتو بادجي ممثلة غامبيا، التي برعت في التفاوض بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

تتطلع المجموعة إلى اعتماد مشروع القرار الهام هذا بتوافق الآراء مرة أخرى. ولذلك ندعو الوفود الأخرى التي لم تشارك بعد في تقديم مشروع القرار A/78/L.37 إلى أن تفعل ذلك قبل اعتماده.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.37.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أعدّ هذا البيان في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة وسيوزع أيضا على الدول الأعضاء.

بموجب أحكام الفقرتين 19 و 37 من مشروع القرار A/78/L.37، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة مقترحا لإنشاء زمالة للشباب الأفريقي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لتعزيز القدرات المؤسسية في مجال

تحليل السياسات وتصميمها ورصدها، بتنسيق من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وتطلب إلى الأمين العام أن يضع مبادرة مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بشأن تعزيز الحوكمة الإلكترونية في أفريقيا من خلال الابتكار في مجال السياسات والتكنولوجيات التحويلية.

سيشكل الطلبان الواردان في الفقرتين 19 و 37 من مشروع القرار إضافة إلى عبء عمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لعام 2025، وستترتب عنهما احتياجات إضافية متكررة من الموارد تقدر بمبلغ 200 623 دولار لعام 2025. كما ترد في مرفق هذا البيان تقديرات مفصلة للتكاليف والافتراضات التي تستند إليها هذه الاحتياجات. بناءً على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/78/L.37، ستُدرج الاحتياجات الإضافية من الموارد، المقدرة بمبلغ 200 623 دولار في إطار الباب 11، دعم منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.37، المعنون"تعزيز السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة في أفريقيا". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.37؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.37 (القرار 263/78).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بشأن المتخذ للتو، هل لي أن أذكّر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة موخاوا (بوتسوانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إننا نثمّن ونرحب باعتماد القرارين 262/78 و 263/78 بتوافق الآراء، اللذين يؤكدان التزامنا الجماعي بالتنمية المستدامة والسلام في قارتنا، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

إن اعتماد القرار 262/78 دليل على رؤيتنا المشتركة لازدهار أفريقيا، ويؤكد أهمية الدعم الدولي في تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما نؤكد تفانينا في القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وضمان الاستدامة البيئية، بوصفها الركائز الأساسية لتحقيق الرخاء في أفريقيا.

بالمثل، يتناول القرار 263/78 الصلة الحاسمة بين السلام والتنمية. ويشدد على اتباع نهج شامل لاستدامة السلام عن طريق منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، بما في ذلك الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والفساد والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. كما يعدُّ القرار دعوة إلى العمل من أجل تعزيز التعاون والدعم، استناداً إلى الأولويات والاحتياجات الوطنية للبلدان الأفريقية، مع الاعتراف بقدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية على قيادة تلك الجهود.

تقر مجموعة الدول الأفريقية بالتحديات الكبيرة التي يفرضها تغير المناخ والأزمات الصحية المستمرة السائدة في جميع أنحاء القارة. كما أن التدفق غير المشروع للأسلحة لا يزال مصدر قلق بالغ، ما يؤدي إلى تفاقم النزاعات وإعاقة جهود التنمية. ونشيد بالدعم الثابت الذي يقدمه المجتمع الدولي للتصدي لتلك التحديات، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية والحد من انتشار الأسلحة. هذه المساعي ضرورية لتعافي قارتنا وقدرتها على الصمود.

كما نسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، اللذين يشكلان تهديداً كبيراً للسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. إن دعوة القرارين إلى دعم بناء وتعزيز القدرة على الصمود ومؤسسات الدولة ونظم الحوكمة الفعالة، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاعات، أمر بالغ الأهمية لنجاحنا الجماعي.

وإضافة إلى دعوتنا، نؤكد على الحاجة الملحة لتخفيف عبء الديون وإصلاح الهيكل المالي الدولي لضمان تكاليف اقتراض أكثر

عدلاً وزيادة فرص الحصول على حقوق السحب الخاصة، وهو أمر حيوي للتنمية المستدامة في أفريقيا. وتمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خطوة هامة نحو النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مما يتطلب دعماً دولياً قوياً.

علاوة على ذلك، وفي إطار معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز السلام الدائم، تحث المجموعة الأفريقية المجتمع الدولي على دعم تحقيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الضرائب، التي تهدف إلى تعزيز الشفافية المالية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تقوض التنمية والاستقرار في أفريقيا.

في الختام، إن المجموعة الأفريقية ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لتلك القرارات. وندعو شركاءنا الدوليين إلى مواصلة دعمهم، بما يضمن تمويل جهود التنمية وبناء السلام في أفريقيا تمويلاً كافياً ومستداماً ومتسقاً مع أولويات قارتنا. ومعاً، يمكننا تحقيق السلام والازدهار والاستدامة في أفريقيا.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد سعى الاتحاد الروسي دائماً إلى دعم رغبة الدول الأفريقية في تعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية القارة. ونود أن نعرب عن امتناننا لمنسقي المفاوضات بشأن القرار 262/78، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، والقرار 263/78، المعنون "تحقيق السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة في أفريقيا".

إن الاتحاد الروسي مهتم جداً بتحقيق المزيد من التنمية الشاملة وتعميق التعاون السياسي والتجاري والاقتصادي والإنساني مع جميع البلدان الأفريقية. وتستمر العلاقات بين روسيا وأفريقيا في التطور، وقد تطورت في السنوات الأخيرة بسرعة كبيرة.

وتتفق بلداننا على فكرة الدفاع عن السيادة الحقيقية، أي الحق في اختيار مسار التنمية الخاص بها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات. وتنطوي هذه الرغبة على الانفتاح والتعاون بين الدول والشعوب الحرة التي تتساوى جميعها في حقوقها.

لذلك، ليس من قبيل المصادفة أن مؤتمر القمة الثاني بين روسيا وأفريقيا عقد في تموز/يوليه الماضي تحت عنوان "من أجل السلام والأمن والتنمية". لم يركز مؤتمر القمة على توسيع التعاون الاستراتيجي الروسي والأفريقي فحسب، بل ركز أيضاً على مواضيع رئيسية مثل الاستقرار العالمي والإقليمي، وضمان التنمية المستدامة للقارة وتعزيز سيادة الدول الأفريقية بجميع أبعادها.

ونعارض معاً استغلال مواضيع المناخ وحقوق الإنسان وما يسمى بخطة الشؤون الجنسانية لأغراض سياسية غير مواتية. ونحن لا نقبل بالممارسات غير المشروعة مثل العقوبات القسرية الأحادية الجانب أو التدابير التقييدية التي تلحق ضرراً كبيراً بالبلدان التي تسعى إلى المضي قدماً في مسار مستقل وتخلق مشاكل اقتصادية على نطاق عالمي من خلال إعاقة التنمية.

هناك الكثير من مؤتمرات القمة التي تُعقد الآن والكثير من الوعود التي يتم تقديمها، ولكن لا يتم الوفاء بها كلها. وتحتاج أفريقيا إلى شركاء اقتصاديين موثوقين، وتحتاج إلى السعي لإقامة علاقات على قدم المساواة والتعاون المفيد للطرفين. وأود أن أشير إلى أنه في نهاية العام الماضي، بلغ حجم التبادل التجاري الروسي الأفريقي رقماً قياسياً بلغ 21,2 بليون دولار، بزيادة قدرها 20 في المائة مقارنة بعام 2022. وهذه إحدى النتائج الواضحة لمؤتمر القمة الروسي الأفريقي الثاني الذي عقد في العاصمة الثقافية لبلدنا.

إن روسيا، ممثلة بحكومتها وشركاتها ومجتمعها، مهتمة بصدق بتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية والإنسانية المتعددة الأوجه مع شركائها الموقرين في أفريقيا بما يلبي احتياجات جميع دولنا ويساهم في تحقيق النمو المستدام والازدهار.

السيدة أتاناسزوف (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): فيما يتعلق بالقرار 262/78، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، وكذلك القرار 78/263، المعنون "تحقيق السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة في أفريقيا"، تود هنغاريا أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

لا تزال هنغاريا ملتزمة بتعزيز التنمية المستدامة والسلام الدائم في أفريقيا وتدرك الحاجة إلى التصدي للتحديات المتعددة الأوجه والخطيرة التي تواجهها، بما في ذلك تغير المناخ والنزاعات المستمرة وتأثير جائحة مرض فيروس كورونا وما إلى ذلك.

وتعتبر هنغاريا أفريقيا شريكًا حيويًا لا غنى عن التعاون الوثيق معه. لذلك تستثمر الحكومة الهنغارية في مشاريع تنموية مختلفة في أفريقيا لتوفير حلول دائمة لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. قدمت هنغاريا موارد إنمائية تبلغ قيمتها حوالي 260 مليون يورو إلى البلدان الأفريقية على مدى السنوات الخمس الماضية في مجالات إدارة المياه وخدمات الرعاية الصحية والبنية التحتية وما إلى ذلك.

ومع ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتسجيل موقف هنغاريا فيما يتعلق بالإشارات إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في الفقرة الرابعة والعشرين من ديباجة القرار 262/78، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، وكذلك في الفقرة 17 من منطوق القرار 263/78، المعنون "تحقيق السلام الدائم من خلال التنمية المستدامة في أفريقيا". وأود أن أذكر أن هنغاريا لم تعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ولا تشارك في تنفيذه، لأنها تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الهجرة ليس لها أي تأثير إيجابي على النمو الشامل أو التنمية. وفي رأينا، بدلاً من تشجيع المغادرة من البلدان الأصلية وتيسير الهجرة، ينبغي أن نركز على تقديم المساعدة إلى بلدان ثالثة محلياً عن طريق تهيئة ظروف مستقرة وآمنة، وبالتالي ضمان بقاء الناس في أوطانهم في سلام ورخاء. ونعتقد اعتقادنا الراسخ أن الجهود الجماعية يجب أن تركز على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. ولهذه الأسباب، تنأى هنغاريا بنفسها عن الفقرة الرابعة والعشرين من الديباجة والفقرة 17 من منطوق هذين القرارين.

السيد يونغ (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام في أفريقيا، بما في ذلك من خلال التنمية المستدامة. ونرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لمعالجة أسباب النزاع، ونلاحظ أهمية تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي.

يؤدي حفظ السلام دوراً حاسماً في الحد من النزاعات وزيادة الاستقرار في أفريقيا. ونود أن نسلط الضوء على الإنجاز الهام الذي حققه قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، الذي تم الاتفاق عليه في كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي يوفر نموذجاً لدعم الأمم المتحدة في المستقبل لعمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وكان قرار المجلس هذا نتيجة أشهر عديدة من المفاوضات المتأنية التي قادها الزملاء الأفارقة في المجلس.

ونود أن نشير إلى أن قرار اليوم 263/78 لا يجسد تماماً الصياغة الدقيقة الواردة في قرار مجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بنموذج التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في المستقبل والحاجة إلى تقاسم الأعباء. ونلاحظ أهمية أن يجسد قرار الجمعية العامة لغة قرار المجلس 2719 (2023) بشكل صحيح.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الشركاء لدعم السلام الدائم في أفريقيا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف بعد اتخاذ القرار 263/78. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 65 من جدول الأعمال وفي البند 68 من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند 62 من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد لامبرينيديس (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أندورا وموناكو وسان مارينو.

قبل عامين بالضبط، عندما ناقشنا هذا البند من جدول الأعمال في مجلس الأمن (انظر S/PV.8974)، كان الوفد الروسي لا يزال ينكر بشدة خطة موسكو لغزو أوكرانيا واحتلالها بالكامل. ومع ذلك، كان خلال تلك الجلسة وخلال تلك الإنكارات على وجه التحديد، هو الوقت الذي شنت فيه روسيا غزوها الشامل لجارتها. وبعد مرور عامين، يكرر الاتحاد الأوروبي إدانته الحازمة لحرب روسيا العدوانية غير المبررة ومن دون سابق استفزاز، التي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. وبعد مرور عامين، قُتل ما لا يقل عن 000 10 مدني وأصيب أكثر من 500 18 بجروح، هذا دون احتساب القتلى في صفوف الجنود من الجانبين. لقد أعادت هذه الحرب إلى الأذهان ذكريات مؤلمة من تاريخ أوروبا بما شهدته من فظائع، بما في ذلك المقابر الجماعية وتعذيب المدنيين. يلاحظ الاتحاد الأوروبي بغضب وفاة زعيم المعارضة الروسية أليكسي نافالني قبل أيام فقط من إحياء الذكرى الثانية للغزو. تقع المسؤولية النهائية على عاتق الرئيس بوتين والسلطات الروسية. إنها علامة أخرى على القمع المتسارع والمنهجي في روسيا. يجب أن تسمح روسيا بإجراء تحقيق دولي مستقل وشفاف على الفور.

لقد أظهر الأوكرانيون طيلة عامين حتى الآن شجاعة وصموداً استثنائيين في القتال دفاعاً عن بلدهم وهويتهم وحريتهم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. سنواصل دعم أوكرانيا وشعبها مهما طال الأمر، وسنستمر في دعمهم عندما تشن روسيا هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على المدنيين والبنية التحتية الحيوية للشتاء الثاني على التوالي. وكما حاولت القيام به روسيا دون جدوى في الشتاء الماضي، فإنها تهدف إلى تدمير معنويات الشعب الأوكراني وقدرته على الصمود، خلال هذا الشتاء أيضا. وهذا أمر مخجل. ندين الدعم العسكري المستمر للحرب العدوانية الروسية، بما في ذلك الدعم المقدم من إيران وبيلاروسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونواصل حث جميع الدول على الامتناع عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية للحرب العدوانية الروسية.

ويشعر الاتحاد الأوروبي أيضا بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتا نفسها. وقد خلصت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ولجنة التحقيق إلى أن روسيا قد ارتكبت مجموعة واسعة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا، يرقى الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب. يدرج تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/77/895) الجيش الروسي والجماعات المسلحة التابعة له كمرتكبي انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ندين بأشد العبارات ترحيل روسيا غير القانوني للأطفال الأوكرانيين وغيرهم من المدنيين. ويجب على روسيا وبيلاروسيا ضمان عودتهم الآمنة فورا.

ويجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية على أوكرانيا وغيرها من أخطر جرائمهما بموجب القانون الدولي، وكذلك الأضرار الجسيمة التي سببتها حربها. نكرر إدانتنا ورفضنا القاطع لمحاولة روسيا الضم غير القانوني لمناطق دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا الأوكرانية، وكما في حالة شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، فإننا لا نعترف ولن نعترف أبدا بمحاولات الضم غير القانونية تلك.

وأود أن أصدر تحذيراً صارماً: تقوم روسيا الآن ونحن نتكلم، بالتحضير لإجراء "انتخابات" في الأراضي المحتلة في أوكرانيا. إن تلك المناطق هي أوكرانيا. ولا تملك روسيا أي أساس مشروع تستند إليه في الاضطلاع بعمل من هذا القبيل على أراضي أوكرانيا. إننا نرفض محاولات روسيا ضم هذه المناطق بشكل غير مشروع رفضا قاطعا، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تحذو حذونا تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة التي اتخذتها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

ودعت الجمعية العامة، منذ عام مضى، إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ويدعم الاتحاد

الأوروبي جميع الجهود الهادفة لإنهاء الحرب الروسية. إن الطريق إلى سلام شامل وعادل ودائم هو، في الوقت نفسه، وبصراحة تامة، أن يسحب المعتدي فوراً وبشكل كامل ولا لبس فيه جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا واحترام سيادتها وسلامة أراضيها.

في الختام، إن مناقشة اليوم لا تتعلق بأوكرانيا فحسب؛ إنها تتعلق بمصير كل بلد في هذه القاعة. إنها تتعلق باحترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها ضد المعتدين السافرين. دونيتسك هي أوكرانيا، ولوغانسك هي أوكرانيا، وخيرسون هي أوكرانيا، وزابوريجيا هي أوكرانيا، وشبه جزيرة القرم هي أوكرانيا. لذلك، لن يقبل العالم محاولة روسيا الاستيلاء على الأراضي، وسيحاسب المعتدي.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن أوكرانيا تنزف، وهو تذكير قاتم بأن العدوان، إذا ترك دون رادع، يجلب الدمار. والتكلفة آخذة في الازدياد، وأرواح الكثير من الأبرياء يجري إزهاقها، والكثير من المنازل تحولت إلى أنقاض، وأسس النظام العالمي تتصدع. إن كينيا تتعاطف مع شعب أوكرانيا، ولكننا قلوبنا تتألم أيضًا لما يحصل لشعوب جمهورية الكونغو الديمقراطية وغزة وميانمار والساحل والسودان والعديد من البلدان الأخرى التي تستعر فيها الحرب. من كل تلك الحروب تأتي سلسلة المعاناة التي تسخر من وعد الأمم المتحدة بعدم السماح مرة أخرى بأن يعاني الكثيرين من الدمار الذي يتسبب به الأقوياء. تدين كينيا مرة أخرى الغزو غير المشروع لأوكرانيا وتدعو الاتحاد الروسي إلى الانسحاب إلى الحدود المعترف بها دوليا. نحث مجلس الأمن على مضاعفة جهوده لإيجاد طريقة لدعم وساطة من شأنها أن توقف المذبحة في أوكرانيا.

ويواجه مجلس الأمن النقد في كثير من الأحيان لتقاعسه في حالات متعددة، وهذا الأمر صحيح. ولكن مجرد الانتقاد لن يوقف إضعاف الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، فإن التقاعس عن التحلي بالجرأة في استخدام أدواتنا الحالية ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل هذا العام لتحويل الأمم المتحدة سيكون له عواقب وخيمة علينا جميعاً. يمثل هذا العام مفترق طرق. إن المسار الذي سنختاره سيحدد ما إذا كانت الأمم المتحدة ستتلاشى وتصبح غير ذات أهمية – كما حدث مع عصبة الأمم ذات يوم – أو ما إذا كنا سنغتنم هذه اللحظة لتعزيز هذه المؤسسة واستعادة نفوذها وتقوية عزيمتنا الجماعية. والحقيقة الثابتة هي أن الدول الكبرى ستتصرف دائما بما تتصوره في مصلحتها الذاتية. والاعتقاد بغير ذلك سذاجة. ولكن التاريخ يقدم لنا درساً قاسياً: فالعدوان على الجيران أو الدول الأضعف عسكرياً غالباً ما يعرض أمن المعتدي نفسه للخطر في نهاية المطاف. هذه هي البراغماتية الصارمة التي يجب أن يرتكز عليها سلامنا الجماعي.

إذ يتطلب الاستقرار الحقيقي مقاربة واضحة المعالم توازن بين المصلحة الذاتية وضبط النفس وتسعى إلى التعاون حيثما أمكن. في الحروب المشتعلة في أوكرانيا وغزة، تواجه الدول الكبرى والأمم المتحدة بأسرها معضلة صعبة. وفي حين أن الحربين لهما أسباب مختلفة وتنطويان على مصالح مختلفة إلى حد كبير، فإنهما تقوضان مصداقية الأمم المتحدة والثقة الهشة اللتين تعول عليهما. وإذا ما تُركتا دون رادع، فإنهما تهددان بإضعاف المؤسسة بشكل كارثي، مما يهدد النفوذ الذي يتمتع به أصدقاؤنا في العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان أن يدركوا أنه حتى في أوقات الخصومة مثل هذه الأوقات، هناك نقاط تلتقي فيها المصالح. إن إيجاد نقاط الالتقاء هذه وبناء الاتفاقات عليها، مهما كانت ضيقة، ضرورة استراتيجية لنا جميعا. إن السعي وراء الهيمنة المطلقة التي تترك جميع الأطراف في وهن يؤدي إلى تأجيج دورة من النزاع الذي لن يفيد أحدا على المدى الطويل. ولعل الدول الكبرى تتفق على أن الحرب التي طال أمدها في أوكرانيا تعرض أوروبا للخطر وتعطل تدفق السلع التي تعتبر ضرورية لحياة الفئات الأكثر ضعفا على مستوى العالم. إن عدم الاستقرار المطول ليس في مصلحتها، بما في ذلك مصلحة روسيا نفسها. لذلك، فإن التوصل إلى تسوية عن طريق الوساطة، التي تعتقد كينيا بقوة أنها يجب أن تكون متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة أوكرانيا ومكانتها، هو بمثابة ضرورة استراتيجية لجميع الأطراف.

إن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يقوض الأمن في الشرق الأوسط وخارجه. وحل الدولتين هو المسار المنطقي الوحيد لتحقيق سلام

دائم في المنطقة. وفي هذا الإطار، فإن الأزمة الإنسانية الفورية في غزة تتطلب وقف إطلاق النار على أساس القانون الدولي وإفراج حماس غير المشروط عن جميع الرهائن ووقفها للإرهاب. إن جميع الأرواح البشرية لها قيمة متساوية. يجب الاعتراف بمعاناة الشعبين الأوكراني والفلسطيني ومعالجتها. لا يمكننا السماح بأن يستمر في عصرنا الحالي التمييز الهرمي في قيمة البشر الذي مكّن أسوأ الفظائع التي شهدها التاريخ، من العبودية إلى الهولوكوست. إن التحرك لإنقاذ حياة الأوكرانيين والفلسطينيين هو واجب أخلاقي وتأكيد على المساواة العالمية. وتعتقد كينيا أن ذلك ممكن ولكنه يتطلب قيادة. وللقوى الكبرى الممثلة هنا نقول: إن الطريق إلى العظمة الحقيقية والدائمة لا يكمن في المكاسب العابرة للهيمنة، بل في خلق عالم تزدهر فيه جميع الأمم، بما في ذلك أممهم، في أمن دائم. هذه هي القيادة التي يحتاجها التاريخ منهم. وهذا هو الإرث الذي يستحقه جميع الناس. إننا على استعداد لصياغة هذا الإرث معا بطموح ونسعى إلى تكريسه في الميثاق من أجل المستقبل الذي نتفاوض عليه حاليا، حتى نتمكن أخيرا من القول إننا قطعنا التزاما جماعيا بالسلام.

السيدة آل ثاني (قطر): شكرا السيدة الرئيسة، يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي بلدي دولة قطر، والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ومملكة البحرين.

تعرب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قلقها العميق لاستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، التي تجاوزت عامها الثاني في هذا الشهر، كما ننوه إلى تداعياتها الخطيرة على الأوضاع الأمنية والإنسانية والصحية والاقتصادية في العالم، وخصوصا فيما يتصل بتأثيرها على جهود مواجهة تحديات الأمن الغذائي.

تؤكد دول مجلس التعاون على مواقفها الثابتة الداعية إلى الالتزام بالمبادئ الراسخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تحكم العلاقات بين الدول، والنظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام علاقات حسن الجوار. ونشير في هذا الإطار إلى المادة الثانية من الميثاق التي توجب على الدول الأعضاء تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجلس التعاون على دعمها لجهود الوساطة والحوار لحل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، ووقف إطلاق النار، وحل الأزمة سياسيا، وتغليب لغة الحوار، وتسوية النزاع من خلال المفاوضات. كما تدعو دول مجلس التعاون كافة الأطراف إلى الالتزام بتعهداتها وفقا لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين، بالامتناع عن استهداف أو تدمير أي منشآت مدنية. كما تذكر الأطراف بالتزاماتها وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأسرى والجرحى والمفقودين، وتسهيل الوصول السلس والآمن للمساعدات الإنسانية للمحتاجين كافة، واحترام وحماية العاملين في المجال الطبي والإنساني.

في هذا الصدد، وفي إطار جهود دولنا في المساهمة في مبادرات تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتعزيز جهود حفظ السلم والأمن الدوليين، نشيد بجهود المملكة العربية السعودية في استضافة اجتماع مستشاري الأمن الوطني، وممثلين لـ 40 دولة ومنظمة دولية، بما فيها الأمم المتحدة، بشأن الأزمة الأوكرانية في مدينة جدة في آب/أغسطس 2023. وفي إطار جهود الوساطة التي تبذلها دولنا، نشيد بنجاح جهود وساطة المملكة العربية السعودية في تبادل أسرى ما بين كل من روسيا وأوكرانيا من 5 دول، وذلك في أيلول/سبتمبر 2022. ونشيد بجهود الوساطة التي قام بها بلدي، دولة قطر، بين الجانبين الروسي والأوكراني، من خلال عملية لم شمل عدد من الأطفال الأوكرانيين بعائلاتهم في أوكرانيا؛ العملية الأولى في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، والثانية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2023. كما نجح بلدي، دولة قطر، في لم شمل دفعة جديدة من الأطفال الأوكرانيين، مع عائلاتهم في شهر شباط/فبراير الحالي. ونشيد بجهود الوساطة التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة ونجاحها في إتمام عملية تبادل أسرى حرب بين كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا، وذلك في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير هذا العام.

تجدد دول مجلس التعاون التزامها بمواصلة جهودها الإنسانية للمحتاجين والمتضررين من الأزمة المستمرة بين روسيا وأوكرانيا، التي نشدد على ضرورة إنهائها؛ وبأن السبيل الوحيد لتفادي المزيد من الأضرار للمدنيين والبنية التحتية المدنية، هي التوصل لوقف الأعمال العدائية بشكل مستدام، والانخراط في خطوات نحو التوصل لحل سلمي يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة.

وختاما، تشيد دول مجلس التعاون بالجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للاستجابة العاجلة للاحتياجات الإنسانية الطارئة للمدنيين. كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده المستمرة للاستجابة لهذه الأزمة. وندعو أيضا الأطراف المعنية على الانخراط في مفاوضات جدية نحو تجديد اتفاقية تسمح بسلاسة نقل الحبوب عبر البحر الأسود، بما يضمن استمرار سلاسل الغذاء واستقرار الأسعار، وتعزيز جهود الأمن الغذائي للعديد من الدول، لا سيما الدول النامية التي هي بأمس الحاجة إلى هذه المحاصيل.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة في فترة كئيبة، حيث تدخل الحرب في أوكرانيا عامها الثالث.

لا تزال الحرب في أوكرانيا تتردد أصداؤها خارج ساحة المعركة، حيث تتزايد تكلفتها البشرية ودمارها المادي يوما بعد يوم، مع ما يترتب على ذلك من آثار عالمية عميقة على السلام والأمن الدوليين. وفي حرب الاستنزاف هذه، تسود حالة من الجمود النسبي في الميدان، لا تلوح له نهاية في الأفق، مع احتمال ضئيل للسلام. ومع ذلك، لا سيما في وقت كهذا، يجب علينا أن نقيّم ونعيد تأكيد المبادئ الأساسية التي توجه سياساتنا. ومنذ اليوم الأول، تبنّت تركيا موقفا ثابتا يقف بحزم ضد الحرب ويرفض ضم الأراضي الأوكرانية. وقد دعمت سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها ووحدتها السياسية منذ الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم. وقمنا على الفور بتنفيذ اتفاقية مونترو، وبالتالي الحد من التصعيد المحتمل في البحر الأسود. ولا نزال ندعو إلى التمسك بالقانون الدولي والمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

بعد عامين من القتال، لم تتبلور بعد رؤية واضحة لإنهاء الحرب من خلال الدبلوماسية. وقد أكدت تركيا باستمرار على الحاجة إلى تحديد مسارات للحل الدبلوماسي. وبهذا الفهم قمنا بتيسير المحادثات بين الطرفين في مرحلة مبكرة في كل من أنطاليا وإسطنبول. ومن ناحية أخرى، فقد أظهرنا موقفنا بالمشاركة في رعاية جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة أو التصويت مؤيدين لها والإعراب عن دعمنا للسلام العادل والمستدام في أوكرانيا. وعلينا أن ندرك أن أي خطة سلام تتطلب مشاركة الطرفين من أجل تحقيق تقدم في المسعى الدبلوماسي. لقد آن الأوان كي نركز جهودنا على صياغة ملامح سلام واقعي ومستدام، وقبل كل شيء سلام قابل للاستمرار. لقد أثبتت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أن الدبلوماسية قادرة على تحقيق نتائج. وانطلاقاً من تلك المبادرة، ندرس الآن إمكانية وضع إطار عمل متجدد يتيح الملاحة التجارية الآمنة في البحر الأسود، الذي يبقى استقراره محورياً لتجنب المزيد من التصعيد وتعطيل سوق الغذاء العالمي.

لا ينبغي أن تكون نهاية الحرب خيارا ثنائيا بين نزاع مجمّد وحرب إلى الأبد. وكما قلت في العام الماضي من على هذا المنبر، لا يمكن تحديد مسار النزاع من خلال ديناميكيات ساحة المعركة فحسب (انظر A/77/PV.88). يتعين علينا أن نتخلى عن الوهم بأن ديناميكيات ساحة المعركة يمكن أن تملي علينا حلاً دائماً يقبل به الطرفان. ولهذا السبب يجب أن يأتي المسار الدبلوماسي في الصدارة. وسنظل ملتزمين بالقيام بدور فعال في السعي لتحقيق سلام عادل ومستدام.

السيدة تشان بالبيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): لقد صادف يوم السبت الماضي الذكرى السنوية الثانية لغزو روسيا لأراضي أوكرانيا، وهو انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة وعمل عدواني وجريمة بموجب القانون الدولي. فقد فر أكثر من 10 ملايين شخص. واختُطف أكثر من 000 20 طفل. وفقًا لتقديرات تقريبية، قُتل أكثر من 000 10 مدني. ودُمرت منازل ومدارس ومرافق طبية وبنى تحتية حيوية. تستمر الاحتياجات الإنسانية في النمو، مما يعرض الأشخاص الأكثر ضعفاً، بمن فيهم كبار السن والمعاقين والنازحين،

لمخاطر هائلة. إن كوستاريكا تؤيد أوكرانيا، وكذلك صيغة السلام التي اقترحها الرئيس زيلينسكي.

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، بما أنه لا تفصلنا سوى أسابيع قليلة على انطلاق الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، تعرب كوستاريكا عن أسفها العميق للأثر الذي تركته الحرب على المرأة الأوكرانية. إنهن في الخطوط الأمامية للنزاع، كمقاتلات وطبيبات وممرضات ومتطوعات وناشطات سلام ومقدمات رعاية في مجتمعاتهن وعائلاتهن ونازحات ولاجئات – وفي كثير من الأحيان – ضحايا وناجيات. وفقًا لبيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أفاد العديد من الأشخاص الذين يعملون مع ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالأسرة عن زيادة في هذا العنف وانخفاض في الخدمات المتاحة. وقد أدت الهجمات على المرافق الطبية وشبكات الكهرباء ونقص الكوادر المدربة إلى تقليص الخدمات المتاحة، مما أثر بشكل خطير على صحة الأمهات وأدى إلى زيادة عدد الولادات الخداج. كما أُبلغ عن حالات اغتصاب واعتداء جنسي، وهي أيضًا جرائم حرب، في المناطق المحتلة. ومع ذلك، يصعب على السلطات ومنظمات المجتمع المدني توثيقها لأسباب عديدة، منها انعدام الثقة من جانب الضحايا والوصمة الاجتماعية.

وإزاء هذه الخلفية، ترحب كوستاريكا بتصديق أوكرانيا على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما، المعروفة أيضا باسم اتفاقية اسطنبول. كما نثني على عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لالتزامها بإثبات الحقائق وتوثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. فلا سلام بدون عدالة ولا عدالة بدون مساءلة، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً، تود كوستاريكا أن تؤكد على الآثار المدمرة للحرب على البيئة. على مدار العامين الماضيين، استُخدمت كميات هائلة من الوقود الأحفوري، ودُمرت المنازل، واشتعلت النيران في الغابات، وتلوث الهواء والمياه والتربة في أوكرانيا بالمواد السامة. وقد أثّر ذلك على أكثر من 1,2 مليون هكتار من الأراضي المحمية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون البيئي الدولي، مما أدى إلى أزمة خطيرة في سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية. ولهذا السبب، تشدد كوستاريكا على العمل المتميز الذي قامت به السلطات الأوكرانية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون في العمل على وضع سوابق مفيدة وتعزيز الآليات الدولية للاستجابة للجرائم البيئية والأضرار المرتبطة بالنزاعات المسلحة ومعالجتها، بل ومنعها. وفي هذا الصدد، تدعو كوستاريكا إلى دعم مركز التنسيق المعني بتقييم الأضرار البيئية في أوكرانيا، الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا.

ثالثًا، تشعر كوستاريكا بالقلق إزاء تأثير الحرب على هيكل أمننا الجماعي. على مدى العامين الماضيين، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي إلى أعلى مستوياته تاريخيا، وخلال هذه الفترة تحول الردع النووي إلى إكراه نووي. وبدلا من أن يسهم الردع النووي في الأمن العالمي، فإنه يشكل أحد أكبر التهديدات، كما توضح معاهدة حظر الأسلحة النووية بحكمة. وتأسف كوستاريكا أيضا لأنه منذ اعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في دبلن في عام 2022، يسقط المدنيون الأوكرانيون ضحايا لتلك الأنواع من الأسلحة، بما في ذلك القنابل والقذائف وقاذفات الصواريخ المتعددة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغيرها، على أساس يومي. ويواجه الناجون من آثار هذه الأسلحة إعاقات مدى الحياة وصدمات نفسية شديدة. وتدعو كوستاريكا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين من تلك الأسلحة العشوائية.

لقد حان الوقت لإنهاء النزاع، يليه الانسحاب السريع للقوات الروسية. ومن الضروري أيضًا إنهاء العقلية التي تسببت في ذلك. ويجب أن نرفض الرؤية التي تعطي الأولوية لاستخدام القوة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية – وهي عقلية تُغلب السلاح والحرب على رفاه الناس والكوكب.

السيد دو مايشالك (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي وتغتنم هذه الفرصة للتأكيد على النقاط التالية:

مهما حاول زملاؤنا الروس تحويل اللوم فيما يتعلق بهذه المسألة، فلا شيء يمكن أن يبرر العدوان الروسي على أوكرانيا الذي بدأ قبل 10 سنوات واستمر كهجوم شامل منذ 24 شباط/فبراير 2022. إن هذا العدوان، الذي تسبب بالفعل في معاناة لا حد لها، هو انتهاك تام لميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نضع هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها في الاعتبار في نهجنا إزاء هذه الجلسة بشأن أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا. وتدعو بلجيكا إلى احترام نفس المبادئ في جميع الحالات، وهو ما ينطبق على حالة أوكرانيا وغيرها.

أولا، الأمر يتعلق باحترام أحكام الميثاق. فلا شيء يبرر انتهاك سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وكانت الجمعية العامة واضحة جدًا بشأن هذا الموضوع. وبناء على ذلك، فإن بلجيكا لن تعترف أبدا بمحاولات روسيا للضم.

ثانيا، إن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية هي حجر زاوية للقانون الدولي الإنساني، كما أنها ذات أهمية قصوى في الحفاظ على أرواح وكرامة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة. وتشكل هجمات الاتحاد الروسي المتواصلة على المدنيين انتهاكاً تاماً لتلك المبادئ ويجب أن تتوقف فوراً.

ثالثا، يجب تنفيذ التدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الوقف الفوري للعمليات العسكرية. وعلاوة على ذلك، تطالب بلجيكا بانسحاب القوات الروسية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليًا. وفي إطار التصدي لتلك الانتهاكات المتكررة للميثاق، تدعو بلجيكا إلى ضمان تحقيق المساءلة عن جريمة العدوان المرتكبة ضد أوكرانيا ومكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن يستلزم ذلك إنشاء محكمة دولية. وفي حالة عدم وجودها، ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية. وتحث بلجيكا على إيلاء اهتمام خاص لمصير الأطفال الذين قُتلوا أو أصيبوا أو أُخذوا عنوة من والديهم. ويجب أن تتوقف جميع الانتهاكات. ويجب على جميع الأطراف العمل للعثور على المفقودين ولم شملهم مع عائلاتهم. وفي هذا الصدد، تدعم بلجيكا بشكل كامل التحالف الدولي من أجل عودة الأطفال الأوكرانيين. كما تؤيد بلجيكا تأييدا تاما صيغة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي والتي تشكل خريطة الطريق الوحيدة القابلة للتطبيق للشروط التي يجب الوفاء بها لتحقيق السلام.

إن أي عملية تهدف إلى تحقيق السلام يجب أن تحظى بأوسع دعم ممكن داخل الجمعية العامة. ويجب أن تشارك الجهات الفاعلة الرئيسية في كل منطقة من مناطق العالم فيها بنشاط. وأرحب بجميع الخطوات الجوهرية التي اتخذها البعض بالفعل في ذلك الاتجاه.

في الختام، ندعو الاتحاد الروسي إلى إنهاء عدوانه على أوكرانيا؛ والانسحاب الفوري وبشكل كامل وغير مشروط لجميع قواته العسكرية من الأراضي الأوكرانية داخل حدود البلد المعترف بها دوليًا؛ واحترام مبادئ الميثاق، التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، بما يتماشى مع القرار (القرار دإط-6/11) الذي اتخذته الجمعية العامة قبل عام.

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): بينما نحيي الذكرى السنوية الثانية للحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، يجب على الأطراف المعنية والمجتمع الدولي إيجاد طريقة للتوصل إلى حل سلمي والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، مع ما يترتب على ذلك من انسحاب القوات الروسية من الأراضي المحتلة. إننا نشعر بالإحباط لاستمرار انتهاك وحدة أوكرانيا واستقلالها وسيادتها. وندعو إلى احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا وحدودها المعترف بها دوليًا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مناطق خيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوهانسك جزء من أوكرانيا، وفقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونشير إلى أن المادة 2 من الميثاق، التي تحكم العلاقات الدولية، تنص على أن الدول ملزمة بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة وبتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وبالوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها. ويعرّف القرار 3314 (د-29) لعام 1974 العدوان وينص في الفقرة 2 من المادة 5 منه على أن "الحرب العدوانية جريمة ضد السلم الدولي".

إن شيلي، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ومناصرا للامتثال الكامل بحسن نية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

تؤكد من جديد التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولهذا السبب، نعرب مرة أخرى عن إدانتنا القاطعة لجرائم الحرب التي ارتُكبت على الأراضي الأوكرانية الخاضعة لسيطرة القوات الروسية والتي أبلغت عنها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. وفي إطار التزامها الثابت باحترام القانون الدولي الإنساني والحماية الدولية لحقوق الإنسان، أبلغت شيلي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بقرارها الانضمام إلى بلدان أخرى في إحالة الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة. والهدف الرئيسي لتلك المبادرة هو بدء تحقيق مستقل ونزيه في الأحداث من أجل محاسبة المسؤولين عنها ومعاقبتهم، وفقا للقانون الجنائي الدولي.

وتمتد آثار الحرب إلى ما وراء حدود البلدان المعنية. ولهذا السبب، نأسف لتعليق روسيا بشكل انفرادي لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وقد رأينا أن النزاع الجيوسياسي أدى إلى زعزعة استقرار المنظومات الغذائية وبالتالي كان عاملاً في التسبب في انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأزمات الاقتصادية وزيادة الهجرة. وبالإضافة إلى تأكيد قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في أوكرانيا، وخاصة حالة النساء والأطفال الذين شهدوا تضرر حياتهم اليومية، فإننا ندين الهجمات ضد المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية الحيوية – وخاصة البنية التحتية المستخدمة في توفير الخدمات الصحية، والتعليمية والخدمات الأساسية – علاوة على مواقع التراث والمواقع الدينية. ونعتقد أنه من المناسب التأكيد على أنه في سياقات النزاع المسلح، يجب على الأطراف المتحاربة أن تفي دائماً بالتزاماتها الإنسانية، وعلى وجه الخصوص، يجب أن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين.

وعلاوة على ذلك، حذّر عدد من مختلف مسؤولي الأمم المتحدة من أن كارثة نووية قد تحدث في وقت ما، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ولذلك، ينبغي رصد الحالة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية من أجل ضمان القضاء على جميع المخاطر. وفي هذا الصدد، ندعو إلى الامتثال لجميع أشكال المحظورات والحظر والجزاءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن والمعاهدات الدولية التي تحكم الأسلحة والذخائر التي قد تستخدم في هذا النزاع. وندعو الأطراف إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة والذخائر المحظورة – وندعو الدول المصنعة إلى الامتناع عن نقلها.

ونشدد مرة أخرى على الجهود الدبلوماسية والمفاوضات التي تقوم بها الدول الصديقة من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذه الحالة. وندعو بقوة إلى مواصلة الحوار والتفاهم بهدف تحقيق السلام ورفاه وأمن السكان. وأخيرا، نشدد على ضرورة تحقيق إصلاح مجلس الأمن حتى يمكن اتخاذ القرارات المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين في الوقت المناسب، وحتى يمكن تجسيد الحقائق الجيوسياسية الراهنة، كالحالة التي تجمعنا هنا اليوم، بشكل أفضل. وسيسهم ذلك أيضًا في تعزيز قدرة المنظمة ككل.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

في الذكرى السنوية المأساوية الثانية للغزو الروسي الشامل وغير المبرر وغير القانوني ومن دون سابق استفزاز لأوكرانيا، نقف جنبا إلى جنب مع الشعب الأوكراني، متحدين أكثر من أي وقت مضى، لإعادة تأكيد التزامنا الثابت بقيمنا المشتركة التي تستند إلى النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. إن العدوان المستمر يشكل انتهاكا صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وتهديداً للأمن والاستقرار الدوليين. لا يمكن لأي بلد أن يكون آمنا إذا انتُهكت مبادئنا وقواعدنا المشتركة مع الإفلات من العقاب.

يتسبب العدوان المستمر أيضًا في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، سواء في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتًا أو في روسيا. إننا جميعًا نعاني من عواقب هذه الحرب – حرب لها تداعيات متتالية على المجتمع الدولي بأسره، وتسبب اضطرابا منهجيا على صعيد العالم، مع عواقب ضارة متعددة تؤثر بشكل خاص على أضعف البلدان في العالم.

في هذه الذكرى السنوية، تدين إيطاليا بأشد العبارات الممكنة تكثيف حملة الضربات الجوية المنهجية التي تشنها روسيا ضد الأهداف المدنية والبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا، وتجاهل روسيا

التام للدعوة الصادرة عن جميع الأعضاء لوضع حد لغزوها لأوكرانيا. يجب محاسبة روسيا على جرائم الحرب وعلى الأضرار الجسيمة التي سببتها حربها العدوانية.

كان تقديم المساعدة لأوكرانيا أولوية بالنسبة لإيطاليا منذ بداية النزاع وطوال عام 2023. وسنواصل تقديم دعم واسع النطاق لأوكرانيا، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، وتدابير استقبال اللاجئين، مع دعمنا القوي لمبادرات الاتحاد الأوروبي. وتعتزم إيطاليا أيضًا الاضطلاع بدور نشط في التعافي الاجتماعي والاقتصادي في البلد. لقد تم تنظيم مؤتمر ثنائي حول إعادة إعمار أوكرانيا في روما في نيسان/أبريل 2023، وسنستضيف مؤتمر تعافي أوكرانيا في عام 2025. معًا، سوف نضع الأسس لأوكرانيا مزدهرة ومستقلة داخل أسرتنا الأوروبية المشتركة.

كما تؤيد إيطاليا تأييدا تاما الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني التي تعمل بلا كلل لكفالة حماية السكان. ويجب ضمان إيصال المساعدة الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق إلى من هم بحاجة إليها في أوكرانيا. وإيطاليا، بوصفها الرئيس الحالي لفريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، فخورة بشكل خاص بالمشاركة الواسعة للمجتمع الدولي، إلى جانب الأمم المتحدة، لدعم الإزالة السريعة للألغام في البلد. وأعيد تأكيد الالتزام القوي للفريق في حدث تم استضافته في مقر الأمم المتحدة في 22 شباط/فبراير، مما أتاح بناء زخم جديد في مجال إزالة الألغام في الأراضي الأوكرانية من أجل منع المزيد من الآثار الإنسانية، لا سيما على الأطفال، ودعم الزراعة لصالح الأمن الغذائي العالمي.

ونحن ملتزمون بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. إن الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لأوكرانيا من الأولويات الرئيسية لرئاستنا لمجموعة الدول السبع، ونحن مصممون على الحفاظ على تلك الأولوية ما دام ذلك ضروريا للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم. كانت هذه المبادئ محور اجتماع قادة مجموعة الدول السبع الذي عقدته إيطاليا في 24 شباط/فبراير لإحياء الذكرى السنوية الثانية للعدوان، بمشاركة رئيس أوكرانيا، الرئيس زيلينسكي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى إشراك المجتمع الدولي بأسره في المساهمة في إيجاد حل لهذه الحرب العبثية المدمرة. إننا بحاجة إلى الدبلوماسية، وعلينا أيضًا أن نأخذ بعين الاعتبار الشواغل والتوقعات المشروعة للبلدان النامية، التي تتحمل العواقب الأوسع نطاقًا لهذا النزاع من حيث اختلالات سلاسل الإمداد العالمية والأمن الغذائي. ويؤثر عدم الاستقرار في طرق التجارة وأسواق السلع الأساسية بشكل مباشر على البلدان الأكثر اعتمادًا على السلع المستوردة. علاوة على ذلك، يؤدي النزاع إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي من خلال تعطيل الإنتاج الزراعي وشبكات التوزيع. ويؤدي هذا الاضطراب بدوره إلى نقص السلع وارتفاع أسعارها مع تحويل الموارد عن الأزمات الإنسانية الملحة في مناطق أخرى، مما يفاقم من محنة السكان الضعفاء.

إن السبيل الحقيقي الوحيد لتخفيف معاناة الناس في أوكرانيا والتصدي للعواقب الإنسانية العالمية للعدوان الروسي هو وضع حد لهذه الحرب. وحتى الآن، لم نر دليلاً على أن روسيا ملتزمة بجهود سلام حقيقية ومستدامة. ولا تزال إيطاليا ملتزمة بالتعاون مع جميع الشركاء المخلصين لضمان الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للمعتدي من كامل أراضي أوكرانيا. وإيطاليا مستعدة للقيام بدورها لتحقيق تلك الغاية. لقد حان الوقت الآن لتكثيف جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء الحالة في أوكرانيا. لقد تمسكنا باستمرار بالموقف المتمثل في أنه ما من حل يمكن أبدا أن يتحقق على حساب الأرواح البشرية. إن تصعيد الأعمال العدائية والعنف ليس في مصلحة أحد. ولذلك، فقد حثثنا منذ البداية على بذل كل الجهود للتوصل إلى وقف مبكر للأعمال العدائية والعودة على سبيل الاستعجال إلى مسار الحوار والدبلوماسية.

لقد قلنا ذلك من قبل – إن النظام العالمي الذي نؤيده جميعًا يستند إلى القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة

الإقليمية لجميع الدول وسيادتها. الدخول في الحوار هو السبيل الوحيد لحل النزاعات والخلافات، مهما بدت العقبات التي تعترض هذا المسار مستعصية على الحل في الوقت الحاضر. كما يتطلب منا الطريق إلى تحقيق السلام أن نُبقي جميع القنوات الدبلوماسية مفتوحة. وبالتالي، فإن المشاركة الصادقة والعملية فيما بين جميع أصحاب المصلحة يمكن أن تساعد في تعزيز التفاهم وتقليص الفجوة بين المواقف المتباينة. وستكون المشاركة والالتزام الصادقين من جميع أصحاب المصلحة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق سلام مستقر ودائم.

وسيكون التركيز على تخفيف عواقب النزاع ذا فائدة دائمة على الصعيد العالمي، لا سيما بالنسبة لأضعف المجتمعات والاقتصادات. لقد كفلت رئاسة الهند لمجموعة العشرين وضع بعض تلك العثرات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية في صدارة جدول أعمال المجموعة. ومن خلال نهج قائم على توافق الآراء، تم الاتفاق على خريطة طريق، توفر أيضا حلولا للبلدان التي تواجه ضغوط الديون.

وبالنظر إلى المستقبل، سيظل نهج الهند في التعامل مع النزاع الأوكراني يركز على الناس. فنحن نقدم المساعدة الإنسانية لأوكرانيا والدعم الاقتصادي لبعض جيراننا في بلدان الجنوب الذين يواجهون ضائقة اقتصادية. ويجب أن نتجنب الخطوات التي تهدد إمكانية الحوار والمفاوضات. وتحقيقاً لتلك الغاية، في المرحلة الراهنة، وإذ استمرّ النزاع طوال عامين بلا هوادة، يجب علينا نحن الدول الأعضاء أن نتوقف قليلاً ونسأل أنفسنا سؤالين ملحّين. أولاً، هل نحن قريبون من حل مقبول ممكن؟ وثانياً، إذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا أضحت منظومة الأمم المتحدة – ولا سيما جهازها الرئيسي، مجلس الأمن، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين في المقام الأول – فاقدة تماماً للفعالية في حل النزاع الدائر؟ ولكي تكون تعددية الأطراف فعالة، تحتاج الهياكل التي عفا عليها الزمن والقديمة إلى الإصلاح وإعادة الابتكار، وإلا فإن مصداقيتها لن تفتأ تتضاءل. وما لم نصلح ذلك الخلل في المنظومة، فسنظل مقصرين.

في الختام، أكرر تأكيد رئيس الوزراء ناريندرا مودي على أن هذه ليست حقبة حرب. ويجب أن نواصل التركيز على أهدافنا المشتركة من أجل تحقيق أهدافنا الإنمائية، والشراكة والتعاون اللذين سنحتاج إليهما لتحقيقها. وفي الوقت الذي نسعى فيه، نحن الدول الأعضاء، إلى إعادة عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى صياغة ميثاق هام للمستقبل، ينبغي أن تكون غايتنا هي زيادة التعاون لا التقليل منه. لذلك فمن الأهمية بمكان أن نُبقي على ثقتنا ونحافظ على اقتناعنا بقوة الحوار والدبلوماسية اللذين لطالما خدما تقدم البشرية على نحو موثوق به.

السيد ليوكا (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جمهورية مولدوفا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

لقد مضى عامان بالفعل منذ بدء الحرب العدوانية الروسية التي تشن دون سابق استفزاز ضد أوكرانيا ذات السيادة – وهي حرب غير إنسانية وغير مبررة لا تزال تدمر أراضي أحد البلدان المجاورة لنا، وتزهق الكثير من الأرواح البريئة وتتسبب في معاناة ودمار لا يوصفان. وفي الوقت نفسه، يعود الفضل أساساً في تجنب أحلك السيناريوهات إلى شجاعة الرجال والنساء الأوكرانيين. ونحن معجبون بشجاعة أوكرانيا والشعب الأوكراني ونتضامن معهما تضامناً تاماً.

منذ البداية، دأبت جمهورية مولدوفا على تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية اللازمة للاجئين الفارين من أهوال الحرب. واليوم، ما زلنا نستضيف أكثر من 000 120 أوكراني يلتمسون اللجوء. ومنذ عام تقريباً، في 1 آذار/مارس 2023، أطلقنا آلية حماية مؤقتة توفر الوضع القانوني وحماية أفضل وإمكانية وصول اللاجئين إلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. وتعمل مولدوفا أيضاً بنشاط مع أوكرانيا ورومانيا والاتحاد الأوروبي على تيسير عبور البضائع من أوكرانيا وإليها. وفي عام 2023 وحده، عبر ما يقرب من مليون طن من البضائع – معظمها من الحبوب الغذائية – من مولدوفا إلى الاتحاد الأوروبي، ونحن نعمل على الحفاظ على هذه الديناميات، بما في ذلك فتح طرق عبور جديدة. ونحن واثقون بأن كل تلك الطرق ستكون ضرورية لإعادة إعمار أوكرانيا.

لا مبرر لقتل المدنيين أو تدمير البنية التحتية المدنية. إن القانون الدولي الإنساني واضح تماماً في هذا الشأن. ولا ينبغي التغاضي عن الانتهاك السافر المستمر للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من قبل القوات العسكرية الروسية والجماعات المرتزقة ضد المدنيين الأوكرانيين. وذلك أمر في غاية الأهمية، حيث أن هناك الكثير على المحك، ليس في أوكرانيا وحسب بل بالنسبة للمنطقة الأوسع، بما في ذلك جمهورية مولدوفا. ونؤكد مرة أخرى على الضرورة الحيوية لتعزيز الدعم المقدّم لأوكرانيا، الذي لا يقل أهمية الآن عما كان في المراحل الأولى من الحرب، ونعرب عن دعمنا الكامل لعمل الأمم المتحدة في رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ولإجراءاتها الرامية إلى المساءلة.

علاوة على ذلك، نؤيد جهود المجتمع الدولي لإنشاء محكمة خاصة لجريمة العدوان على أوكرانيا، ونرحب بسجل مجلس أوروبا للأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا الذي تم إنشاؤه بالفعل لمحاسبة روسيا على جرائم الحرب وجميع الانتهاكات المرتكبة في أوكرانيا. وندعو الاتحاد الروسي إلى التمسك بحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني. ويجب أن يتيح الوصول الكامل والآمن ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية عبر الخطوط الأمامية، بما في ذلك في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

كما شعرت جمهورية مولدوفا بالعواقب الأمنية للحرب في أوكرانيا. إن اكتشاف حطام طائرات بلا طيار في وقت سابق من هذا الشهر، في 11 و 17 شباط/فبراير، في جنوب مولدوفا، بالإضافة إلى العديد من حوادث سقوط حطام القذائف على أراضينا منذ بداية الحرب، هو بمثابة تذكير صارخ آخر بالواقع المرير الذي نواجهه. ويتعرض بلدي أيضاً لتهديدات مختلطة ووسائل ضغط مختلفة. ونحن ملتزمون بمواصلة التصدي لذلك الخطر بطريقة منهجية وقانونية وسلمية. علاوة على ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الحرجة حول محطات الطاقة النووية الواقعة بالقرب من منطقة العمليات العسكرية. وندعو الاتحاد الروسي إلى التقيد بالاتفاقات الدولية في ميدان الأسلحة الاستراتيجية والأمان النووي. فهذه التهديدات غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

في الختام، تشدد جمهورية مولدوفا على الحاجة الملحة لإحلال سلام عادل ودائم، بما يتماشى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وما زلنا مقتنعين بأنه يمكن تحقيق السلام. ولكي يكون ذلك ممكناً، يجب على الاتحاد الروسي أن يوقف فوراً حربه العدوانية، وأن يسحب جميع قواته ومعداته العسكرية من الأراضي الأوكرانية وأن يحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل الحدود المعترف بها دولياً. ولكي يكون الحل المستقبلي مستداماً حقاً، يجب أن يستند إلى صيغة السلام التي اقترحها الرئيس زيلينسكي. ويتضمن ذلك النهج الشامل جميع العناصر التي يجب أخذها في الاعتبار لتحقيق سلام عادل ودائم.

السيد غلبافي (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

سأبدأ بتكرار إدانة بلدي القاطعة للحرب العدوانية الروسية الشاملة على أوكرانيا، والتي تشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد شجبت الجمعية العامة بالفعل بأغلبية ساحقة وبأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا في انتهاك للفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق. وأود أيضاً أن أؤكد من جديد دعمنا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، فضلاً عن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس.

لقد جلب الغزو العسكري الروسي قبل عامين معاناةً ودماراً هائلين على أوكرانيا وشعبها. وأدى إلى زيادة انعدام الأمن العالمي وعدم الاستقرار الاقتصادي في العالم. وتسبب في موجة هائلة من النازحين داخلياً واللاجئين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ونحن ندين بحق الممارسة المزعجة المتمثلة في النقل القسري للأطفال الأوكرانيين وترحيلهم إلى الاتحاد الروسي والأراضي الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية. وندين أيضاً الدعم العسكري المستمر للحرب غير القانونية التي تشنها روسيا المقدّم من قبل بعض الدول الأعضاء الأخرى. علاوة على ذلك، نحث روسيا على منح مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول إلى مفاعلات محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

ولا يمكن أن تتحسن الحالة ما لم تتوقف الحرب.

ويجب على روسيا أن تسحب كافة قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا بشكل فوري وكامل وغير مشروط، بما يتماشى مع التدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022. ولا يغير قرار المحكمة الأخير أي شيء في ذلك الصدد؛ فلا يزال أمر المحكمة ملزما للأطراف. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة كفالة المساءلة عن أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي وتحقيق العدالة لجميع الضحايا.

منذ بداية الحرب، شهدت سلوفاكيا تدفقا سريعا للاجئين من أوكرانيا هربا من الأعمال العدائية وبحثا عن الحماية. وقد تقدم أكثر من 130 000 أوكراني للحصول على وضع الحماية المؤقتة في سلوفاكيا، بينما لا يزال هناك أكثر من مليوني أوكراني في حالة عبور. وجمهورية سلوفاكيا ملتزمة بمواصلة توفير مأوى مؤقت للمواطنين الأوكرانيين وعائلاتهم، بما في ذلك توفير السكن والغذاء والرعاية الصحية وإمكانية دخول سوق العمل. ونشكر وكالات الأمم المتحدة على دعمها واستكمالها الجهود التي تقودها الحكومة، لا سيما من خلال المساعدة في سد أي فجوات في تقديم المساعدات والخدمات لأولئك اللاجئين.

ولا يزال خطر ازدياد عدد النازحين من أوكرانيا شديدا. وتقدر الأمم المتحدة أن نحو 14,6 مليون شخص في أوكرانيا سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2024. وستواصل سلوفاكيا تقديم الدعم الإنساني لحكومة أوكرانيا وللأشخاص المتضررين من النزاع داخل أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل سلوفاكيا دعم انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي فضلا عن احتياجاتها التمويلية.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إن سلوفاكيا تؤيد جميع المبادرات التي من شأنها أن تزيد من احتمالات تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. وفي ضوء ذلك، فإننا نؤيد المبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة السلام الأوكرانية، بغية عقد مؤتمر رفيع المستوى في سويسرا حول السلام في أوكرانيا، يتيح الفرصة لإظهار الدعم الدولي الواسع لإحلال السلام المستدام في البلد. إن أوكرانيا جارتنا وأقل ما نربو إليه هو أن نراها تتمتع بالاستقلال والديمقراطية والازدهار وسيادة القانون.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا ونحن نشعر بعميق الحزن والغضب. فقد صادف يوم السبت الماضي مرور عامين منذ أن شنت روسيا غزوها غير القانوني وغير الأخلاقي الواسع النطاق لأوكرانيا. وتنعى أستراليا الخسائر التي لا تُحصى التي ألحقتها روسيا بالشعب الأوكراني. ونكرم ما يبدونه من همة وقوة في القتال دفاعا عن أمتهم وحريتهم وأسلوب حياتهم. وتواصل أستراليا بشكل لا لبس فيه دعم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وتطلعاتها إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذونا، بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ونكرر دعوتنا إلى الأطراف التي لديها نفوذ على روسيا لاستخدام ذلك النفوذ لإنهاء الحرب.

ويجب علينا أن نحاسب روسيا على محاولتها غير القانونية لضم مناطق خيرسون ودونيتسك وزابوريجيا ولوهانسك في أوكرانيا؛ وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على النحو الذي خلصت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا؛ وترحيلها للأطفال الأوكرانيين من المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية المؤقتة، وهو ما نجم عنه إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق كل من رئيس الاتحاد الروسي ومفوضة حقوق الطفل لدى مكتب رئيس الاتحاد الروسي.

وندعو روسيا مجددا إلى سحب قواتها فورا من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. ويؤكد العدوان الروسي أهمية أن تعمل البلدان على حفظ السلام واحترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ويكتسي مصير أوكرانيا أهمية لدينا جميعا لأننا لا يمكن أن نسمح للحق أن يكون للقوة، فقد يأتي الدور على أي منا.

ولا بد من تمكين أوكرانيا من حل هذه الحرب بشروطها الخاصة. ولذلك تواصل أستراليا تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية وإنسانية طارئة مهمة لأوكرانيا، كما فرضت تدابير شاملة ضد روسيا ردا على

غزوها. ولذلك أيضا تواصل أستراليا إدانة من يدعمون تلك الحرب غير القانونية التي تشنها روسيا، بما في ذلك بيلاروس وإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشكّل الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي يدخل الآن عامه الثالث، تذكيرا صارخا بقدر الخسارة التي نتكبدها جميعا عندما نعجز عن حماية ميثاق الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي الأوسع نطاقًا والتقيد بهما.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

قبل عامين، في نفس اليوم تقريبا، كنا مجتمعين في هذه القاعة للتصدي لواقع كان يتحدى المنطق آنذاك ولا يزال كذلك الآن – واقع مفاده أنه في 24 شباط/فبراير 2022، شن الاتحاد الروسي، العضو الدائم في مجلس الأمن، عدوانا عسكريا غير مبرر ودون سابق استفزاز على أوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبعد مرور عامين، لا تزال الحرب التي اختار الاتحاد الروسي شنها مستعرة، كما أنها تواصل تقويض الأمن والاستقرار العالميين والتسبب في انعدام الأمن الغذائي وأزمة طاقة فضلا عن سرقة أحلام الملايين ومستقبلهم. لقد تسببت هذه الحرب خلال عامين في مقتل آلاف المدنيين وفرار الملايين من المدنيين وتحولهم إلى لاجئين أو نازحين داخليا. ورُحل الآلاف من الأطفال بشكل غير قانوني، وللأسف لا نرى أي حلول تلوح في الأفق.

وقد كان موقف بلغاريا واضحا منذ البداية – إننا ندين بأشد العبارات الممكنة العدوان العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي دون مبرر أو سابق استفزاز ونقف إلى جانب الشعب الأوكراني الشجاع. ويجب على روسيا أن توقف هذه الحرب الآن وتسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، وأن تحترم سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وقد أظهرت الأغلبية الساحقة من الجمعية العامة حزما وثباتا في موقفها الداعم لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأوكرانيا.

لقد وضع العدوان الروسي على أوكرانيا أساس القانون الدولي ذاته على المحك لأننا لم نستطع أن فعل أي شيء لمنعه. ومع ذلك، يمكننا من خلال القانون الدولي ومن خلال المساءلة أن نخلص أنفسنا. ولا يمكن أن تمر أفعال الاتحاد الروسي وقيادته دون عقاب، ولا بد من محاسبة مرتكبي تلك الأفعال. ويجب كفالة العدالة لجميع ضحايا عمليات الإعدام والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنساني والترحيل القسري وحالات الاختفاء وغيرها من أشكال انتهاكات قانون حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية أو الجماعات المسلحة التابعة لها. ففي غياب المساءلة، سيتواصل ارتكاب الجرائم وسيستمر الإفلات من العقاب، مما يقوض شرعية السلام والمصالحة في المستقبل وآفاق تحقيقهما.

ويمر الطريق المفضي إلى السلام عبر المبدأ القائل بأن أوكرانيا وحدها صاحبة الحق السيادي في تحديد متى وكيف تنخرط في مفاوضات مع المعتدي. ويشكّل ذلك المبدأ الضمانة الأفضل لأن يكون السلام الذي نسعى جميعا لتحقيقه في المستقبل سلاما عادلا لأوكرانيا – سلام من شأنه أن يعزز الأمن الأوروبي والعالمي والنظام الدولي القائم على القواعد. ولذلك نؤيد صيغة السلام الأوكرانية باعتبارها الصيغة الشرعية الوحيدة المقترحة حتى الآن للسعي إلى إنهاء الحرب وتلبية المطالب الأوكرانية.

ولا بد أن تنتصر أوكرانيا في هذه الحرب. ففي انتصار أوكرانيا انتصار للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والذين يريدون منا العيش في سلام وازدهار وكرامة. وعلينا جميعا أن نتأكد من تمكن أوكرانيا من ذلك. وستواصل بلغاريا الوقوف إلى جانب أوكرانيا وشعبها الشجاع مهما استغرق الأمر.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع مرة أخرى في الجمعية العامة لمناقشة مسألة الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا التي طال أمدها. لقد كان الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022 ولا يزال ضربة خطيرة للقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف.

وللأسف، ندخل العام الثالث من الحرب في أوكرانيا، وعدد الضحايا المدنيين يرتفع ولا توجد آفاق واضحة للسلام.

ونشاطر الأمين العام الشواغل التي أعرب عنها في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في 23 شباط/فبراير (انظر S/PV.9557)،

والتي قال فيها إن ثمة خطرا حقيقيا من تصاعد الحرب الروسية في أوكرانيا واتساع نطاقها وإنها تقوض المعايير والقيم المشتركة التي جعلتنا جميعا أكثر أمنا. ونكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى السلام تمشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أؤكد من جديد موقف سنغافورة الواضح والثابت، وهو أن غزو روسيا لأوكرانيا وضم أراضيها واستمرار احتلالها انتهاكات واضحة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. واتخذت سنغافورة موقفا مبدئيا بشأن النزاع؛ فنحن لا ننحاز إلى أي جانب، ولكننا اتخذنا موقفا يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب احترام وحماية سيادة جميع البلدان واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وهذا مبدأ أساسي من مبادئ النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، نواصل رفضنا القاطع لادعاءات الأخطاء والإغفالات التاريخية التي استُخدمت لتبرير غزو أوكرانيا وضمها.

ثانيا، يؤلمنا تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا. فقد ازداد عدد القتلى من المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في الأشهر الأخيرة. وأبلغت الأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر عن موجة مروعة من الهجمات على أوكرانيا، أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين وتعطيل الخدمات المدنية الأساسية والتي كانت جزءا من نمط مثير للقلق من إلحاق الضرر وانتهاك القانون الدولي الإنساني. كما سجلت الأمم المتحدة ما يزيد على 30 000 من الإصابات بين المدنيين، بما في ذلك مقتل أكثر من 10 000 شخص، منذ بداية الحرب في شباط/فبراير 2022، ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أكبر من ذلك بكثير. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لتجنب المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأمين العام ومختلف وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر على جهودهم المهمة لتيسير وتقديم المساعدة الأساسية للمحتاجين على الرغم من الظروف الصعبة في الميدان. وقدمت حكومة سنغافورة أيضا حزم مساعدات إنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية لأوكرانيا.

ثالثا، يؤسفنا أن مجلس الأمن، رغم عقد أكثر من 100 جلسة بشأن الحرب في أوكرانيا، لا يزال مشلولا. إن غزو روسيا لأوكرانيا يقوض السلام والأمن الدوليين ويضعف تعددية الأطراف. ونحن جميعا شهود على الآثار البعيدة المدى للحرب على أسعار الغذاء والوقود العالمية والتي كانت البلدان النامية والمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم الأشد تضررا منها. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية منع امتداد النزاع وتجنب تصاعد الحرب.

إننا ندعو روسيا إلى الاستجابة الدعوات المتكررة والواضحة التي وجهها المجتمع الدولي للتقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما أن روسيا ملزمة باحترام أمر محكمة العدل الدولية بسحب جميع قواتها فورا ودون شروط من أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا، احتراما لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية على أساس الحدود المعترف بها دوليا.

ونشجع جميع الأطراف على بذل جهود لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أودت الحرب في أوكرانيا بالفعل بحياة مئات الآلاف من الضحايا – مقاتلين ومدنيين – وكان لها أثرها على النساء والأطفال. وبالتالي، نحتاج بشدة إلى وقف الأعمال العدائية فورا لتحقيق تقارب مباشر بين الطرفين يقوم على الصراحة.

وبعد مرور عامين على بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، تكرر المكسيك تأكيد دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام والدول الأعضاء لتحقيق سلام شامل وعادل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتمشيا مع مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية.

ويؤسفنا أنه لا يوجد حتى الآن حوار بين الأطراف يمكن أن يمهد الطريق لإيجاد مخرج تفاوضي من النزاع ولوضع حد للخسائر في

الأرواح البريئة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الجهود المتعددة الأطراف في سبيل التوصل إلى حل سلمي للنزاع يجب أن تكون موجهة نحو الجمع بين البلدان المعنية حول طاولة المفاوضات من أجل استعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا وانسحاب الجيش الروسي من الأراضي الأوكرانية. ولذلك، نرحب بمبادرة عقد مؤتمر قمة عالمي للسلام ونأمل أن يكفل هذا المنتدى مشاركة جميع أطراف النزاع.

وفي ظل الظروف الراهنة، يجب أن نركز على حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق واحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، وفقاً للقرار دإط–2/11، الذي قدمته المكسيك وفرنسا، بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا.

ونقدر أيضا مبادرة دولة قطر بالمساهمة في جمع شمل الأطفال الأوكرانيين مع أسرهم. وتدين المكسيك بشدة ترحيل الأطفال الأوكرانيين إلى روسيا لأنه قد يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي حين قد يبدو أن بعض الأطر المتعددة الأطراف فشلت نظرا لتزايد التوترات والتحديات الجيوسياسية، يجب أن نعترف بالعمل الأساسي الذي تقوم به هذه المنظمة للتخفيف من آثار النزاع على السكان الأوكرانيين بتقديم المساعدة الإنسانية لأكثر من 8 ملايين شخص.

ومنذ بداية النزاع، ما انفكت المكسيك، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، تعرب عن إدانتها القاطعة للغزو العسكري الروسي لأوكرانيا لأنه بكل بساطة يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونقدر العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية والقرارات الأخيرة التي أصدرتها وندعو إلى الامتثال لها دون شروط. فالمساءلة ركيزة أساسية أخرى للنظام المتعدد الأطراف ولسيادة القانون وبالتالي، للسلام.

وأشارت المكسيك باستمرار إلى أهمية إيلاء اهتمام خاص للآثار المترتبة على عمليات نقل الأسلحة في النزاع. وندين استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وأي استخدام، من جانب أي جهة وفي أي مكان، للذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد المحظورة بموجب القانون الدولي بسبب طابعها الضار للغاية وآثارها العشوائية.

وتشعر المكسيك بقلق بالغ أيضا إزاء الخطاب النووي الذي ظهر في سياق الحرب. وندين إدانة قاطعة أي تهديد، صريحا كان أو مقنَّعا، باستخدام الأسلحة النووية من جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف لأنه يتعارض أيضا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب علينا، باعتبارنا الأمم المتحدة، أن نتوقع من أنفسنا أن نعمل معا من أجل وضع خريطة طريق للسلام على أساس مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن السلام هو علة وجودنا وسبب وجود المنظمة، كما تكرم الأمين العام بتذكيرنا في وقت سابق من هذا الشهر. غير أن النزاعات تستمر ويتعمق الاستقطاب ويبدو السلام بعيد المنال في أجزاء كثيرة من العالم.

لقد مر عامان على اندلاع الحرب في أوكرانيا. ويستمر الموت والمعاناة والدمار وتتجاوز آثارها حدود الدول المتحاربة. ولا يزال المجتمع الدولي يتطلع إلى الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات ووضع حد للحرب. لذلك، يجب أن نستمر في توجيه رسالة قوية وموحدة إلى جميع الأطراف.

أولا، يجب علينا وقف الأعمال العدائية وإرساء وقف مستدام لإطلاق النار. ويجب توجيه دعوة قوية لوقف الأعمال العدائية وترديدها من أجل إيجاد سبل لإجراء محادثات السلام.

وندعو جميع الأطراف إلى التمسك بميثاق الأمم المتحدة والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين من أجل تخفيف معاناة الأبرياء.

وقد قدمت إندونيسيا، من جانبها، دعما فعالا لتعافي أوكرانيا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، صرفنا منحة قدرها 5 ملايين دولار لإعادة

بناء المرافق الطبية في أوكرانيا في إطار التزامنا باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التصدي للأزمة.

وعلينا أن نحث بشكل جماعي على الحوار والتوصل إلى حلول سلمية. فإندونيسيا مقتنعة بأن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع الذي طال أمده. وينبغي دعم هذه الجهود من خلال اضطلاع المجتمع الدولي بدور محوري لتهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف المفاوضات، بما في ذلك دعم مبادرات السلام التي تعالج المسائل الأساسية، مع الامتناع عن اتباع نهج المحصلة الصفرية.

وتشدد إندونيسيا على ضرورة تجنب أي ازدواجية في المعايير في السعي لتحقيق السلام – سواء في أوكرانيا أو غزة أو أي حالة نزاع أخرى. ويجب تغليب الإنسانية على جميع المصالح السياسية.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع اليوم في سياق ما أصبح يعرف بأسبوع أوكرانيا الذي نجم عن الغزو الروسي الشامل. وهناك سوء فهم شائع بأن غزو أوكرانيا بدأ في شباط/فبراير 2022. والواقع أنه بدأ في عام 2014 بغزو شرق أوكرانيا والضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. وقد مر عقد من الزمن منذ ذلك الحين، ويصادف اليوم ذكرى سنوية حزينة.

وعندما ننظر إلى الوراء، يتضح لنا أن رد المجتمع الدولي على ضم شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول كان غير ملائم، في أحسن الأحوال. وافتقر القرار 262/68 إلى الوضوح والتصميم اللازمين لإدانة الأعمال غير القانونية الصارخة التي ارتكبها الاتحاد الروسي إدانة لا لبس فيه، بل ولم يعتبرها أعمالا عدوانية. وكان هذا الرد الفاتر عاملا مساهما في الغزو الروسي الشامل قبل عامين ولم يساعد مطلقا في منع وقوع الأعمال العدوانية اللاحقة. ويجب أن نعترف بأوجه القصور في عملنا الجماعي وأن ندرك ضرورة الرد بعزيمة أكبر من البداية. فنحن نتحمل مسؤولية جماعية عن التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والرد على العدوان ردا فوريا وحاسما.

ويتجلى في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في عامي 2022 و 2023 في إطار الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة (دإ-1/11 إلى دإ-6/11) نهج أقوى ومبدئي، وهي دليل على فعالية الجمعية العامة في الاضطلاع بدورها والتدخل عندما يعرقل حق النقض عمل مجلس الأمن. ويظل تنفيذ هذه القرارات أمرا أساسيا، لا سيما في ضوء التقارير المتكررة عن انتهاكات روسيا المنهجية والخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني المرتكب ضد الضحايا من الإناث والذكور على حد سواء، وكذلك الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال الأوكرانيين.

وتكرر ليختنشتاين تأكيد دعمها لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وندين بشدة أي محاولة لضم أجزاء من أوكرانيا بشكل غير قانوني، بما في ذلك استنادا إلى نتيجة استفتاءات صورية. فهذه الأعمال تنتهك بشكل صارخ مبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية، المنصوص عليهما في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل اعتداءا مباشرا على النظام الدولي.

وتلتزم ليختنشتاين برؤية أوكرانيا لتحقيق العدالة، كما عبر عنها الرئيس زيلينسكي في مناسبات متعددة، والتي تتمثل في محاسبة كبار القادة السياسيين والعسكريين في روسيا على جريمة العدوان على أساس القانون الدولي والتعريف المتفق عليه دوليا لجريمة العدوان. فبضمان المساءلة عن هذه الجريمة الكبرى، سنفي بالمسؤولية التي تقع على عاتق جيلنا عن تحويل الأزمة إلى تقدم. وسنوضح أنه لا يمكن الإفلات من العقاب على شن حرب غزو استعماري غير مشروعة بشكل صارخ – سواء في أوكرانيا أو في أي مكان آخر.

لذلك، ينبغي أن يكون إنشاء محكمة دولية خاصة بجريمة العدوان على أوكرانيا أولوية بالنسبة لنا جميعا. ويمكننا معا تحقيق هذا الهدف الذي سيساعد في إحلال سلام دائم في أوكرانيا وفي الثني عن شن حروب عدوانية في المستقبل. وستقوم ليختنشتاين بدورها وستواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا. فالالتزام الثابت تجاه أوكرانيا أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): يشن الاتحاد الروسي، منذ سنتين طويلتين، حربا عدوانية غير مشروعة على جارته ذات السيادة،

أوكرانيا. ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية العاشرة لضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم، وهي جزء من أراضي أوكرانيا.

إن أعمال روسيا في أوكرانيا غير قانونية. وهي تتعارض مع كل ما ندافع عنه بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال فورا، كما طالبنا نحن أعضاء الجمعية العامة.

وعواقب هذه الأعمال على أوكرانيا وشعبها كارثية. فقد قُتل أكثر من 10 000 من المدنيين ونزح ملايين منهم وتغيرت حياة أجيال من الأوكرانيين إلى الأبد. وسيكلف التعافي بلايين الدولارات وسيستغرق سنوات عديدة.

وعلاوة على ذلك، كما ذكر عدة ممثلين اليوم، أدت الحرب أيضا إلى زعزعة استقرار بقية العالم. وأدت إلى تدهور الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتسببت في عدم استقرار اقتصادي شديد. كما شجعت تصرفات روسيا بلدانا أخرى.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما تنتهك روسيا ميثاق الأمم المتحدة – وهو ما فعلته وخلصت إليه محكمة العدل الدولية – فإنها تنتهك أيضا قرارات مجلس الأمن من خلال شراء الأسلحة بشكل غير قانوني من إيران وكوريا الشمالية. وتُستخدم تلك الأسلحة لقتل المدنيين الأوكرانيين وتدمير البنية التحتية الحيوية وإطالة أمد الحرب. يدل ذلك على مدى تجاهل روسيا للقواعد والقوانين التي وضعناها جميعا معا.

وتشكّل وفاة أليكسي نافالني في أحد السجون الروسية الأسبوع الماضي تذكيراً آخر بأن شعب روسيا لا يسلم من وحشية ديكتاتوريته.

وتشكّل المعاملة التي يلقاها الأطفال الأوكرانيين أحد أشد الجوانب قسوة في الحرب الروسية على أوكرانيا. فقد قتلت روسيا مئات الأطفال الأوكرانيين. وقصفت المدارس ورياض الأطفال وأجنحة الولادة. وخطفت آلاف الأطفال الأوكرانيين ورحلتهم بشكل غير قانوني. إن نطاق هذه الجرائم هائل ولا يمكن إنكاره لدرجة أن روسيا أصبحت أول عضو دائم في مجلس الأمن يدرجه الأمين العام في قائمة الدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس بوتين نفسه.

يشكّل استهداف الأطفال الأوكرانيين جزءا واضحا من استراتيجية روسيا. إن روسيا تريد منا جميعا أن نصدق أنها أرغمت على القيام بذلك وأنها أُجبرت على غزو أوكرانيا وأن الحرب هي خطأ الغرب. تلك محض أكاذيب، بكل وضوح وبساطة، وقد فندها بالكامل وزير خارجية بولندا في مجلس الأمن يوم الجمعة (انظر S/PV.9557). وأشيد بالخطاب الذي ألقاه السيد سيكورسكي أمام جميع أعضاء الجمعية العامة.

وأود أن أشير أيضا إلى أنه عندما طُرحت مسألة من بدأ العدوان أمام محكمة العدل الدولية، قالت محكمة العدل الدولية بشكل قاطع إن المبررات التي قدمتها روسيا دفاعا عن عدوانها لم تصمد أمام أي تحليل، وأن على روسيا في الواقع أن تسحب قواتها من أوكرانيا.

وعليه، دعونا نكون واضحين: إن أوكرانيا هي الضحية؛ وروسيا هي المعتدي. إن روسيا تدعي أنها تقاوم الاستعمار الجديد في حين أنها هي نفسها تسعى إلى تحقيق طموحات استعمارية وإمبريالية تقليدية. فقد غزت روسيا شبه جزيرة القرم واستولت على أراضي أوكرانيا في الشرق. وروسيا هي من شنت غزوا واسع النطاق على جارتها وسعت إلى إضفاء طابع رسمي على احتلالها من خلال إجراء استفتاءات صورية. إن روسيا هي من اتخذ تلك الخيارات. إنها حرب من اختيار السيد بوتين لا من اختيارنا.

ولأوكرانيا الحق الأصيل بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة في الدفاع عن نفسها أمام تلك الخيارات. ويحق لأي دولة أخرى بموجب المادة 51 أن تقدم المساعدة لأوكرانيا. لقد كانت أوكرانيا هي التي اقترحت صيغة سلام تتماشى مع الميثاق والقانون الدولي. وتدعم كندا تحقيق السلام العادل والدائم مع إيلاء الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

إن الخيار المطروح أمامنا واضح. وإذ أتكلم باسم بلدي، كندا، فإننا سنواصل استخدام كل أداة تحت تصرفنا لدعم أوكرانيا، كوننا دولة عضو في الأمم المتحدة ولأننا ندعم الميثاق. لقد كان رئيس الوزراء

ترودو في كييف يوم السبت وأعلن عن شراكة أمنية استراتيجية تاريخية بين كندا وأوكرانيا من شأنها أن تعزز العلاقات القوية بالفعل بين بلدينا. إن دعمنا لأوكرانيا يتعلق بها بقدر ما يتعلق بدعم النضال من أجل القواعد التي يقوم عليها عالمنا. إنه يتعلق بالمستقبل الذي نتشاركه جميعا – مستقبل لا تصنع فيه القوة الحق؛ ويُكفل فيه التمسك بسيادة القانون في كل ما نقوم به؛ ويتضح فيه الفرق بين الصدق والكذب؛ وتحظى فيه المؤسسات التي نبنيها معا بالاحترام الدائم.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل عامين، أمر الرئيس بوتين، بينما كان مجلس الأمن مجتمعا لإقناع الاتحاد الروسي بعدم مهاجمة أوكرانيا، بتنفيذ الغزو (انظر S/PV.8974). وقد سجل التاريخ ذلك الفعل بصفته انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ارتكبه عضو دائم في مجلس الأمن. لقد جاء العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا بدون مبرر ولا سابق استفزاز، ولا يزال.

وقد تحول ما أُعلن عن كونه عملية عسكرية خاصة إلى حرب استنزاف. وقد تسببت هذه الحرب في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية المدنية. وأرغمت الناس على الفرار من منازلهم التماسا للأمان والحماية والمساعدة. لقد أبدى الجيش الروسي سلوكا عديم الرحمة تجاه الحياة البشرية. ووفقاً لآخر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح (A/77/895)، هناك عدد كبير من الهجمات على المدارس والمستشفيات والأفراد المشمولين بالحماية، فضلا عن ارتفاع عدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا في حوادث تُنسب إلى القوات الروسية والجماعات المسلحة المرتبطة بها.

وقد أضاف الأمين العام القوات العسكرية الروسية والجماعات المسلحة المرتبطة بها إلى قائمة العار التي وضعها لأطراف النزاعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وفي آذار/مارس من العام الماضي، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق الرئيس بوتين والمفوضة الرئاسية لحقوق الطفل، ماريا لفوفا – بيلوفا. وقد أبلغت عدة منظمات دولية مستقلة عن ارتكاب الجيش الروسي لأعمال عنف جنسي.

لا يحاول الجيش الروسي احتلال الأراضي وتدمير الهياكل الأساسية المادية وإلحاق خسائر فادحة في صفوف المدنيين فحسب، بل ويحاول شل الاقتصاد الأوكراني من خلال استهداف الصناعات الحيوية. وقد أظهرت دراسة حديثة أجراها البنك الدولي أن من المتوقع أن تبلغ تكلفة إعادة بناء الاقتصاد الأوكراني عقب الغزو الروسي ما يقرب من 486 بليون دولار، أو 2.8 مثل الناتج الاقتصادي المتوقع لأوكرانيا لعام 2023.

إن عواقب الحرب تتجاوز بكثير حدود أوروبا. لقد جعلت روسيا، بانسحابها من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، الغذاء سلاحا يهدد حياة الملايين في المناطق الهشة، لا سيما في أفريقيا.

وبالرغم من تلك الفظائع، يُظهر الشعب الأوكراني وقيادته شجاعة لا تُصدق وهما يقاتلان بضراوة من أجل أرضه وحريته. وسيواصل أعضاء المجتمع الدولي دعم أوكرانيا والوقوف إلى جانبها وتقديم كل المساعدة اللازمة لقضيتها العادلة. وعملية المساءلة جزء مهم من تلك المساعدة. وسيحاسب مرتكبو تلك الفظائع والمتسببون في تلك الأضرار.

إن العدوان العسكري على أوكرانيا ليس سوى جزء من خطة الكرملين للإطاحة بالنظام الدولي القائم على القواعد وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ. ومن يعتقد أن الكرملين سيتوقف عند هذا الحد لم يستخلص الدروس مما شهدناه في العقود الماضية: الشيشان في عام 1996؛ جورجيا في عام 2008؛ شبه جزيرة القرم في عام 2014؛ وأوكرانيا مرة أخرى في عام 2022. ما عليكم سوى النظر إلى كيفية تهديد روسيا لدول البلطيق وغيرها من البلدان المجاورة. وثمة محاولات لزعزعة الاستقرار في غرب البلقان أيضا، من خلال التحريض على الانفصال وإثارة توترات مصطنعة. لن تنجح تلك المحاولات. إنها ستبوء بالفشل، كما يحدث مع أوكرانيا.

إن ما يريده الرئيس بوتين هو أن يصور الحرب للرأي العام الروسي على أنها نزاع وجودي. وذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. إنها

ليست حربا وجودية بالنسبة لروسيا، بل إنها حرب اختيارية – حرب رجل واحد من أجل بقائه السياسي.

إن الشعب الروسي قادر على أن يعيش جنبا إلى جنب مع أوكرانيا، بينما لا يمكن لنظام الكرملين أن يعيش جنبا إلى جنب مع بلد حر وديمقراطي. والوفاة المأساوية لزعيم المعارضة الروسي، أليكسي نافالني، بينما كان تحت الرقابة الصارمة لسلطات الدولة في السجن، خير دليل على نهج الكرملين في التعامل مع حرية الفكر.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحل السلمي الذي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ويحترم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، لا يزال ممكنا. وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما صيغة السلام الأوكرانية التي اقترحها الرئيس زيلينسكي. وفي ذلك السياق، تخطط ألبانيا لعقد قمة رفيعة المستوى حول أوكرانيا في الأيام المقبلة لاستكشاف ما يمكن اتخاذه من خطوات ملموسة نحو السلام ومناقشتها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين بعد ظهر اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.